السياسة الخارجية المصرية تجاه قضية مياه النيل في أعقاب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١

نشأت عنتر أمين(*)

ملخص تنفيذي:

تسعى الدراسة إلى تحليل السياسة الخارجية المصرية تجاه قضية مياه النيل خلال الفترة التي تلت ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ حتى منتصف عام ٢٠١٦، حيث تعتبر قضية مياه النيل أحد أبرز القضايا المستمرة والدائمة على أجندة السياسة الخارجية المصرية، وإحدى القضايا المحورية التي تحدد إلى حدٍ كبير توجهات السياسة الخارجية المصرية وتشارك في رسم دوائر حركتها، فالتوجّه جنوباً حتى الكونغو الديمقراطية لتأمين منابع النيل وضمان تدفق المياه بمعدلاتها الطبيعية هو قدر مصر والمصريين، وبات أمراً حتمياً كما كان دائماً.

وقد أدى "إهمال" السياسة الخارجية المصرية للدائرة الأفريقية، كأحد أهم دوائر الحركة للسياسة الخارجية المصرية، وتأثيرات ذلك على قضية مياه النيل كإحدى أهم قضاياها خلال سنوات حكم الرئيس الأسبق حسني مبارك إلى أن أصبح هذا الملف هو الأبرز والأكثر أهمية وجذباً للاهتمام في أعقاب ثورة يناير التي أطاحت برأس نظام مبارك الفاعل الأول في مجال السياسة الخارجية، في محاولة الثورة لإصلاح ما أفسده نظامه(١)، خاصةً أن الاهتمام

(*) طالب دكتوراه – قسم العلوم السياسية (مسار العلاقات الدولية والتنظيم الدولي) - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة.

الرسمي بهذه القضية قد صاحبه وربما لأول مرة اهتمام شعبي غير مسبوق بإحدى قضايا السياسة الخارجية([٢]) مما دفع بقضية المياه إلى الصدارة – خاصة في ضوء تأزُّم الوضع بسبب استغلال أثيوبيا لاضطراب الأوضاع الداخلية المصرية وانشغال حكومات ما بعد الثورة لفرض أمر واقع جديد على الأرض يهدف إلى تغيير الوضع القائم ويتجاوز ما تقرره المعاهدات الدولية الخاصة بمياه النيل وخاصة اتفاقيتي ١٩٢٩ و ١٩٥٩ – وقيام أثيوبيا في أبريل ٢٠١١ بالإعلان رسمياً عن وضع حجر الأساس لسد النهضة الأثيوبي العظيم EGRD وتوقيع دولة بوروندي على الاتفاقية الإطارية بمياه النيل المعروفة باسم "اتفاقية عنتيبي" ليكتمل عدد الدول الموقعة على الاتفاق ست دول، وتبدأ مرحلة التصديق تمهيداً لدخولها حيز النفاذ.

تمهيد:

تحظي دراسة تأثير اندلاع الثورات علي تغير السياسة الخارجية للدول بأهمية ملموسة تدفع إلي ضرورة دراسة انعكاس هذه التأثيرات على قضايا السياسة الخارجية للدولة التي تقوم فيها الثورة، وبالتطبيق على الحالة المصرية، فإنَّ هذه الدراسة تسعى إلى بحث تأثير الثورة المصرية في ٢٥ يناير ٢٠١١ على قضية مياه النيل باعتبارها واحدةً من أهم قضايا السياسة الخارجية المصرية على الدوام، ومحاولة تفسير هذه الانعكاسات في ضوء التغيرات التي تشهدها الدول في أعقاب الثورات الشعبية على مستوى السياسات العامة سواء في شقها الداخلي أو الخارجي.

ولاشكَّ أن هذا التغيير الجذري في الأوضاع الداخلية الذي ينشأ عن الثورة ينسحبُ على سياسة الدولة الخارجية حيث تؤدي الثورة إلى إزاحة القيادة السياسية أو النخبة الحاكمة وسياساتها وكذلك شبكة علاقاتها الخارجية المرتبطة بالنظام القديم، ومن ثمَّ إعادة ترتيب أولويات السياسة الخارجية للدولة ورسمها في إطار علاقاتها بالخارج، وما يرتبط بذلك من تغيراتٍ وانعكاساتٍ على رؤية

النخبة الجديدة للسياسة الخارجية المصرية ودوائرها وقضاياها. وهذه الدراسة تركز على قضية مياه النيل كحالة للدراسة.

وتحاول هذه الدراسة معالجة **المشكلة البحثية** التي تُثار حول قدرة الدولة في أعقاب الثورة على إحداث تغير في سياستها الخارجية، فإذا كان من المعروف أنَّ الثورة – أية ثورة – تؤدّي – وبحكم التعريف – إلى تغييرات جذرية في بنية النظام السياسي وربما شكله وأدوات عمله والأهم من ذلك سياساته، وذلك نتيجة للعديد من المتغيرات التي تحدث بفعل الثورة أو تصاحبها أو تنشأ عنها، وأهمها: التغيرات في القيادة السياسية والنخبة الحاكمة، وربما في النسق والفكري لهذه النخب مما ينعكس على رؤيتها لعلاقات الدولة مع الخارج ودورها وموقعها على خريطة الأحداث والتفاعلات.

إلاَّ أن المشكلة تحدث عندما تُواجه الثورة – أية ثورة – بالعديد من التحديات الداخلية المرتبطة بالأوضاع السياسية والاقتصادية والأمنية، بل لعل التحدي الأكبر للثورة يتمثّل في مدى قدرتها على الاستجابة لمطالب الجماهير التي ثارت على النظام القديم، واستبدال نظام يقوم على سيادة واحترام القانون والحريات العامة والمساواة والعدالة الاجتماعية وتسوده قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان بنظام ثار عليه الثائرون وخرجت الجماهير لإسقاطه. ومن ثمَّ تصبح الإشكالية التي تود الدراسة بحثها هي البحث حول مدي نجاح **الثورة وما تمخّض عنها من تغييرات في بنية النظام السياسي في إحداث تغيير في السياسة الخارجية المصرية تجاه القضايا المختلفة وعلى رأسها قضية مياه النيل أم أنها تنغمس وتنشغل بمواجهة التحديات الداخلية فقط بما يعيقها عن إنتاج آثارها بإحداث التغير المطلوب على مستوى السياسة الخارجية، ومن ثمّ اتجهت السياسة الخارجية تجاه هذه القضية إلى نمط الاستمرارية.**

ومن ثمَّ يكون التساؤل الرئيسي لهذه الدراسة هو: كيف أثرت ثورة ٢٥ يناير في السياسة الخارجية المصرية تجاه قضية مياه النيل ؟ وهو سؤال

تفسيري مركّب يتجاوز الحديث عن وجود هذا الأثر (هل أثرت الثورة المصرية على السياسة الخارجية تجاه قضية مياه النيل؟) إلى الحديث عن مظاهر وأشكال هذا التغير حال وجوده (كيف)، وأسبابه (لماذا؟) ومداه (أين؟) وتوقيتاته (متى؟) والفاعلين المؤثرين إزائه (من؟).

ولبحث هذه الإشكالية تفترض الدراسة أنه قد حدث تغير في السياسة الخارجية المصرية في أعقاب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، من المفترض أن ينسحب إيجابياً على قضية مياه النيل كأحد قضايا السياسة الخارجية المصرية التي تفرضها أهميتها بالنسبة للأمن القومي المصري على قمة أولويات أجندة السياسة الخارجية المصرية.

وتعتمد الدراسة، في إطار بحثها لهذه الإشكالية، على **منهج تحليل النظام الدولي** لتوظيفه في إطار التحليل. واستناداً إلي إسهام **"مورتن كابلن"** الذي يقوم علي إمكانية التنبؤ بسلوكيات الوحدات المكونة للنظام الدولي إذا ما اقترب شكل النظام من إحدى الحالات الست التي قدمها كابلن[٣]، وعلى الرغم من أن كابلن قد طوّر فيما بعد نماذج أخرى متفرعة عن هذه النماذج السابقة، إلاّ أن ثمّةَ ما يشبه اتفاق على وجود ثلاثة أنماط عامة للنظام الدولي تؤثر في طبيعة وشكل العلاقات والتفاعلات بين وحدات هذا النظام. وثمة ما يشبه اتفاق على أن النظام الدولي متعدد الأقطاب يسمح للوحدات الصغرى بدرجة من حرية الحركة والمرونة والقدرة على المساومة أكبر نسبياً من تلك الدرجة التي يوفرها نظام الثنائية القطبية، والتي تكاد تنعدم في حالة النظام الدولي أحادي القطبية[٤].

ويفيد استخدام منهج تحليل النظام الدولي في هذه الدراسة على مستويين، الأول: تحديد أثر شكل النظام الدولي على سلوك الوحدات القائمة فيه وفي هذه الحالة سلوك مصر. والمستوى الثاني، هو استخدام النماذج التي قدّمها "مورتن كابلن" لتحديد موقع مصر في النظام الدولي، وبالتالي تأثير هذا النظام على

السياسة الخارجية للدولة، بمعنى سلوكها الخارجي تجاه الوحدات الأخرى في النظام، وكذلك تجاه التفاعلات التي ينتجها هذا النظام.

وتنقسم الدراسة إلي خمسة أقسام، الأول يتناول موقع قضية مياه النيل على خريطة السياسة الخارجية المصرية من حيث الدوائر والقضايا، وتركز الأقسام الأربعة الأخرى على تحليل السياسة الخارجية المصرية تجاه قضية مياه النيل خلال الفترة التي تلت الثورة من ٢٠١١ حتى ٢٠١٦، فالقسم الثاني يتناول السياسة الخارجية المصرية تجاه قضية مياه النيل في فترة تولي المجلس الأعلى للقوات المسلحة، والثالث يتناول فترة تولّي الرئيس الأسبق محمد مرسي، ثم ينتقل القسم الرابع إلى فترة تولي المستشار عدلي منصور، وأخيراً يركز القسم الأخير على تحليل السياسة الخارجية المصرية تجاه قضية مياه النيل في فترة تولي الرئيس عبد الفتاح السيسي، وهي المحاور التي سيتم تناولها على النحو التالي:

أولاً: موقع قضية المياه على أجندة قضايا ودوائر السياسة الخارجية المصرية

من المهم، بل ومن الضروري، أنْ تتسم دوائر السياسة الخارجية لأية دولة بالمرونة استجابةً للتطورات الحاصلة في البيئة الداخلية والإقليمية والدولية، فضلاً عن الاستجابة للتطورات والتغيرات في مصالح الدولة ذاتها وشبكة علاقاتها الخارجية. وعند الحديث عن الدوائر، نحن في الحقيقة نستدعي حديث جمال حمدان عن تعدد أبعاد شخصية مصر وجوانبها؛ حين يقول إنّ :"تعدد الجوانب حقيقة أوضح في الموقع، فمصر حلقة بين العالم المتوسطيّ وبين حوض النيل برمته، ومن الناحية البشرية والاجتماعية البحتة كانت حارة مصر العربية التي تزري بحضارة أوروبا الوسيطة شمالاً تنتكس أثناء مجاعات العصور الوسطى الرهيبة إلى ما يذكر بحضارة العالم الزنجي جنوباً، أي أنها كانت تتأرجح إلى حد ما بين حضارة رأسها المتوسطي وحضارة جذورها

النيلية، ولكنّها أكثر من ذلك كانت حلقة الوصل بين مشرقه والمغرب، ومعنى هذا أنّ مصر لها بعدان أساسيان هما البعد الأفريقي والبعد الأسيوي، وكل منهما ساهم في تكوين شخصيتها وتحديد لونها بنسبة معينة، فالبعد الأفريقي أمّدنا بالحياة، بالماء والسكان، ولكن البعد الأسيوي أمدنا بالحضارة وبالثقافة وبالدين منذ العرب، وحتى في العصر الحديث تَمَثّلَ البعدان في حركات الوحدة السياسية التي دخلتها مصر مع السودان أولاً ثم مع سوريا بعد ذلك"(٥).

وقد تحدث **جمال حمدان** عن تعدد الجوانب والأبعاد بدلاً من الحديث عن الدوائر، حيث يتحدث عن أبعاد أربعة لمصر، بالقول نصاً ***"هكذا تتحدد لنا أربعة أبعاد في توجيه مصر: الأسيوي والأفريقي على مستوى القارات، والنيلي والمتوسطي على المستوى الإقليمي. غير أن من الواضح أن هذه الأبعاد تتداخل مع بعضها البعض كما يفعل النيلي والأفريقي***(٦)***"***

وعلى الرغم من أن السياسة الخارجية المصرية لها دوائر حركة تقليدية تتسم بدرجة عالية من الثبات والاستقرار النسبي ارتباطاً بتوجهات وأهداف السياسة الخارجية الاستراتيجية، كما هو الحال بالنسبة للدائرتين العربية والأفريقية اللتين تترجمان الأهداف الاستراتيجية الكبرى للسياسة المصرية (الحفاظ على كيان الدولة ووجودها، وهدف حماية البقاء والاستقلال السياسي)، إلاَّ أنه – ومع التسليم بأهميتها – يكون التطور الحادث إزاءهما أكثر أهميةً، وخاصةً في أعقاب الثورة الشعبية حيث يكون الاهتمام مُنصبّاً على إعادة ترتيبها وفقاً للأولويات والاهتمامات الجديدة، من حيث تركيز الاهتمام على بعضها، أو إعادة الاهتمام ببعضها المُهمَل، كما هو الحال في أعقاب ثورة ٢٥ يناير حيث عادت الدائرة الأفريقية بقوة، بل إنَّ دستور ديسمبر ٢٠١٢، ودستور يناير ٢٠١٤ نصّا صراحةً على اعتزاز مصر بانتمائها الأفريقي، وحوض النيل(٧)، فضلاً عن الاعتزاز بالامتداد الأسيوي لمصر(٨).

وهكذا تبلورت دوائر السياسة الخارجية لمصر في أعقاب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، في الدائرة العربية والدائرة الأفريقية والإسلامية ثم الأسيوية والعالمية بالنص على أنَّ مصر تسهم في الحضارة الإنسانية.

وهي تقسيمات – كما تبدو – تقليدية باستثناء النص الصريح في دستور ٢٠١٢ على "حوض نهر النيل" تخصيصاً له كانتماء فرعي عن الانتماء العام لأفريقيا، وتأكيد الدستورين على الامتداد الأسيوي لمصر، كما أنها تقسيمات مرتبطة بالموقع الجغرافي والاستراتيجي لمصر.

إلاَّ أنه ينبغي التأكيد على أنَّ الدراسة تميل وتتفق مع ذلك الرأي القائل بضرورة إعادة التفكير في رسم خريطة الحركة الخارجية لمصر من خلال دوائر سياستها الخارجية، إنما ينبغي أن يتم على أساس موضوعي، ووفقاً لرؤية عصرية علمية تستند إلى نظام معلوماتى قوي ودقيق، وتركز على المصالح الحيوية للدولة وأمنها القومي، وتتجاوز الانتماءات التقليدية جغرافيةً كانت أو عرقية أو لغوية وثقافية، وإنما على أسس موضوعية حديثة تهدف في المقام الأول الحافظ على الأمن القومي وحماية مصالحها وتحقيق أهدافها في التنمية الشاملة اقتصادياً واجتماعياً(٩)، وبما يتفق مع أولويات مرحلة ما بعد الثورة، وقد حاول وزير الخارجية السابق نبيل فهمي تطبيق هذه الرؤية خلال فترة توليه حقيبة الخارجية والتي لم تتعد عاماً واحداً، والتي تقوم على اقتراح تحديد علاقات مصر الخارجية في ثلاث دوائر مستديرة متقاطعة حول مصر(١٠)، كانت دول حوض النيل في إطار الدائرة الأولى منها (دائرة تضم الدول الحيوية) وهي الدائرة التي بين مصر وبينها علاقات جيران وهوية، وهي بالإضافة إلى دول حوض النيل تضم دول الشرق الأوسط والدول العربية.

وقبل الانتقال إلى تحليل السياسة الخارجية المصرية تجاه قضية مياه النيل خلال الفترة من ٢٠١١- ٢٠١٦، تجدر الإشارة إلى أنَّ هذه القضية أخذت في تطورها خلال العشر سنوات الماضية بعدين هامين(١١):

الأول: مبادرة التعاون في حوض النيل NBI، التي أُطلقت في فبراير ١٩٩٩ ([١٢])وكان من المفترض لها مدة زمنية عشر سنوات تنتهي في ٢٠٠٩ بالوصول إلى تنمية مستدامة في المجال السياسي والاجتماعي من خلال الاستغلال المتساوي للإمكانيات المشتركة التي يوفرها حوض نهر النيل(١٣) وتنتهي مؤسسياً بإنشاء "مفوضية حوض نهر النيل". وقد علّقت مصر مشاركتها في أنشطة المبادرة منذ عام ٢٠٠٩ بعد الاجتماع الطارئ لوزراء الخارجية لدول حوض النيل في الإسكندرية في يوليو ٢٠٠٩، وذلك قبل أن تعود لاستئناف مشاركتها في الاجتماعات في اجتماع وزراء المياه والري لدول حوض النيل في الخرطوم في فبراير ٢٠١٥، حيث ذكر السيد وزير الري المصري أن المشاركة المصرية لا تغير من الموقف المصري شيئاً.

وهنا تجدرُ الإشارة إلى ما ذكره السيد أحمد أبو الغيط وزير الخارجية المصري الأسبق في مذكراته بأنّه كان قد أوصى الرئيس مبارك بعدم المشاركة في اجتماعات المبادرة خلال توليه الوزارة (يوليو ٢٠٠٤ حتى مارس ٢٠١١) وهو الاقتراح الذي رفضه حينها الرئيس مبارك([١٤]).

الثاني: الاتفاقية الإطارية لمياه النيل CFA:

وهي اتفاقية تم التفاوض بشأنها في إطار المبادرة، وتم التوقيع عليها في مايو ٢٠١٠ من جانب ٥ دول (أثيوبيا – كينيا – أوغندا – رواندا – تنزانيا) وفي وقت لاحق انضمنت إليهم بوروندي في ظل معارضة شديدة من مصر والسودان وتمسكهم بموقفهم في الاجتماعات السابقة([١٥])، حيث تتمثل نقاط الخلاف الرئيسية بين مصر ودول المنابع في تمسك مصر بموقفها المطالب بضرورة إعادة التفاوض حول المادة ١٤/ب الخاصة بالأمن المائي بما يحفظ لمصر حصتها في مياه النهر المبنية على مبدأ "الحقوق المكتسبة"([١٦]) وكذا شرط الإخطار المسبق Prior Notification بالنسبة لأية مشروعات تعتزم دول المنابع إقامتها على مجرى النهر، وأخيراً ضرورة الأخذ بقاعدة "التوافق" وليس

نظام التصويت بالأغلبية الذي تفضله دول المنابع. وفي ظل انشغال مصر بترتيب أوضاعها الداخلية عقب ثورة ٢٥ يناير والأحداث التي تلتها ومواجهة التحديات الأمنية والاقتصادية والاستحقاقات السياسة، قامت بوروندي بالتوقيع على الاتفاقية في الأول من مارس ٢٠١١.([١٧])

إلاَّ أن التطور الأخطر حدث في أبريل ٢٠١١ عندما أعلنت الحكومة الأثيوبية برئاسة ميليس زيناوي رسمياً عن وضع حجر الأساس لمشروع سد النهضة العظيم، حيث بدأت مصر تواجه التطورات على المسارين؛ أولاً: محاولة منع دول حوض النيل من التصديق على الاتفاقية الإطارية CFA، ومنح الفرصة للدبلوماسية والتفاوض بشأن الموضوعات الخلافية، للحفاظ على حقوق مصر التاريخية من مياه النيل، وعدم تأثر حصتها من إيراده السنوي، ودار الخلاف حول المادة (١٤/ب) من الاتفاقية المشار إليها، وظلت مصر خلال هذه السنوات الخمسة تخاطب هذه الدول دبلوماسياً لمنح مصر الفرصة وعدم الضغط عليها في موضوع المياه، ومنح مصر الفرصة لترتيب أوضاعها عقب الثورة والأحداث التي تلتها، ومن ثمّ التفاوض لتقريب وجهات النظر بين دول المنابع ودولتي المصب.

وثانياً: مشروع سد النهضة العظيم GREAT RENAISSANCE DAM حيث تعاملت أثيوبيا بصلف وتعنت إزاء هذه المشروع، ورفضت الاستجابة للمطالب المصرية سواء فيما يتعلق بتأجيل البدء في الإنشاءات أو ما يتعلق في مرحلة لاحقة بالدراسات الفنية وتقارير اللجنة الثلاثية، وأخيراً التعنت إزاء إعلان المبادئ الثلاثي الموقع في الخرطوم في ٢٠١٥/٣/٢٣.

ثانياً: السياسة الخارجية المصرية تجاه قضية مياه النيل في فترة تولي المجلس الأعلى للقوات المسلحة

في إطار البيئة الجديدة التي أفرزتها ثورة ٢٥ يناير، وفي ظل الرغبة المصرية في إصلاح ما أفسدته سياسة مبارك خلال الأعوام السابقة على الثورة

على مستوى السياسة المصرية تجاه أفريقيا، وخاصة تجاه دول حوض النيل، فقد برز هذا التوجّه الجديد الذي يعبر عن تغير ولو جزئي في التعامل المصري على مستويين:

(أ) المستوى الرسمي:

بدأت مصر الرسمية في اتباع منهج تفاوضي جديد بعد ثورة ٢٥ يناير طالب به وزير الخارجية السيد/ محمد كامل عمرو أمام لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشعب في يونيو ٢٠١٢ حيث طالب " بإدارة متكاملة للمفاوضات مع دول حوض النيل" مع التركيز على المشروعات المشتركة في دول الحوض للاستفادة بمياه النهر، وهي المبادرة ذاتها التي كانت قد طُرحت خلال زيارة وزير الخارجية لجنوب السودان في يناير ٢٠١٢ وتم الاتفاق على مشروعات مشتركة في شكل بناء مزرعة على مساحة مليون فدان، وقد أعاد طرحها فيما بعد وزير الري المصري هشام قنديل في ٤ يوليو ٢٠١٢ تحت اسم "مبادرة التنمية في دول حوض النيل"([١٨]).

والحقيقة أنَّ مصر – ومن خلال وزارتي الخارجية والموارد المائية – قد أولت اهتماماً كبيراً بهذه المبادرة في البداية ودفعت نحو تكثيف مشرعات التعاون الفني في إطارها مع مختلف دول الحوض، إلاَّ أنَّ مسار وتطورات الأحداث وقيام أثيوبيا بتسريع وتيرة العمل في ملف سد النهضة، وقيام عدد من الدول الأخرى سواء بالتوقيع أو التصديق على اتفاقية عنتيبي أدى إلى تجميد المبادرة فعلياً، وخفت حماس الجانب المصري تجاه هذه المشروعات، وإنْ استمر عدد منها في دول مثل بوروندي والكونغو الديمقراطية وتنزانيا وجنوب السودان في محاولة لتحييد هذه الدول.([١٩])

كما طرحت الحكومات المصرية تكثيف التعاون التجاري مع دول حوض النيل حيث أشار وزير الري آنذاك – هشام قنديل – إلى أن مصر تستورد

أغذية قيمتها ٦ مليارات دولار سنوياً يمكن أن توجهها إلى دول حوض النيل لتعظيم التبادل التجاري بين مصر ودول الحوض.

وفيما يتعلق بأثيوبيا طوّرت مصر من التعاون معها، حيث تم توقيع اتفاق نوايا في ١١ يناير ٢٠١٢ في مجالات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لنقل الخبرات المصرية في هذا المجال إلى أثيوبيا.

ودعماً لتحركات الدبلوماسية الشعبية لكل من السودان وأوغندا في مارس وأبريل ٢٠١١، شهدت الدوائر الرسمية المصرية عدداً من التحركات لمعالجة المواقف المتأزمة مع دول حوض النيل وعلى رأسها أثيوبيا بعد حوالي عام على قيام كل من (أثيوبيا – كينيا – أوغندا – رواندا – تنزانيا) بالتوقيع المنفرد على اتفاقية عنتيبي في ١٤ مايو ٢٠١٠.

حيث استقبلت القاهرة نائب وزير خارجية كينيا في ١١ أبريل ٢٠١١، ورغم أنَّ المباحثات التي شهدتها وزارة الخارجية المصرية قد ركزت على دعم العلاقات الثنائية بين البلدين وتعزيز التبادل التجاري والنشاط الاقتصادي إلاَّ أن وزارة الموارد المائية والري المصرية عبّرت على هامش الزيارة عن رغبتها في الاتفاق على توزيع منصف ومعقول للمياه بين دول حوض النيل، والعمل على تحقيق التعاون بين مصر وأشقائها من دول الحوض([٢٠]).

قام رئيس الوزراء المصري آنذاك الدكتور عصام شرف بزيارة إلى كل من أوغندا وأثيوبيا في مايو ٢٠١١، حيث التقى في العاصمة الأوغندية كمبالا بالرئيس يوري موسيفيني وسلّمه رسالة من رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة المشير حسين طنطاوي معبراً عن رغبة مصر في فتح صفحة جديدة من العلاقات بين مصر وأوغندا ودول حوض النيل بعد ٢٥ يناير([٢١])، وقد وجه رئيس الوزراء المصري الدعوة إلى الرئيس الأوغندي لزيارة القاهرة، الأمر الذي رد عليه الرئيس الأوغندي بتوجيه الدعوة للمشير طنطاوي لزيارة أوغندا إلاَّ أن الزيارتين لم تتما.

كما قام رئيس الوزراء المصري الدكتور عصام شرف بزيارة رسمية إلى أديس أبابا عقب زيارته لأوغندا، بدأها بتصريحه بأن أفريقيا تمثّل توجهاً رئيسياً للحكومة المصرية، وأنَّ تنمية أب دولة أفريقية هو تنمية لمصر، وجزء من أمنها القومي..". كما صرّح رئيس الوزراء الأثيوبي السابق ميليس زيناوي بأنَّ "مشاريع أثيوبيا المائية لا تضر بمصر ولو ثَبُتَ العكس في رأيه فستعيد أثيوبيا النظر في هذه المشاريع"([٢٢]). وهو التصريح الذي أكد عليه القُمص "سيداك" ممثل الكنيسة المصرية في أثيوبيا مُشيراً إلى أن زيناوي قد تعهّد بتغيير تصميم سد النهضة إذا ثبت أنه سيؤثر على حصة مصر والسودان من مياه النيل([٢٣]). وهي الزيارة التي وُصفت من جانب العديد من الدبلوماسيين بالزيارة الناجحة حيث كانت في إطار تحريك المياه الراكدة، وأدت إلى تفاهم مشترك للتعامل مع ملف المياه على أساس المصالح المشتركة والمكاسب للجميع"([٢٤]).

كما استقبلت مصر في سبتمبر ٢٠١١ رئيس الوزراء الأثيوبي السابق ميليس زيناوي الذي استجاب لدعوة الدكتور عصام شرف والتقى خلال الزيارة بالمشير حسين طنطاوي وخرج عن اللقاء بيانات عامة عن مناقشة القضايا ذات الاهتمام المشترك ودفع سبل التعاون بين البلدين. كما التقى رئيس الوزراء الأثيوبي ونظيره المصري وقد ركز رئيس الوزراء الأثيوبي في مباحثاته مع نظيره المصري على سد الألفية (النهضة) الذي كانت أثيوبيا قد بدأت عمليات الإنشاء بالفعل.

وتناول اللقاء كذلك بحث إمكانية زيادة التبادل التجاري بين البلدين من ٣٠٠ مليون دولار في ٢٠١١ إلى نصف ٥٠٠ مليون دولار خلال السنوات المقبلة، وتم التوقيع على ست اتفاقيات ومذكرات تفاهم([٢٥]). وقد صرّح رئيس الوزراء الأثيوبي خلال زيارته لمصر تصريحاً هاماً وخطيراً قال فيه ما نصه: "إنه قد آن الآوان أن يتقدم الشعب الأثيوبي ويتطور، وأنْ ينعم بالرخاء والازدهار، وأنَّ الوسيلة الوحيدة المتاحة أمامه هو القيام بتوليد الطاقة

الكهرومائية، وتنمية الزراعات المروية". وأشار زيناوي إلى أنَّ المشروعات التي تقيمها أثيوبيا – بما فيها سد النهضة – لن تؤثر على مياه النيل في السودان، ولا على حقوق المصريين الحالية في هذه المياه"([٢٦]).

من جانبه صرّح رئيس الوزراء المصري د. عصام شرف خلال المؤتمر الصحفي المشترك قائلاً: "إنه من العار أن يصبح سد الألفية مشكلة بين مصر وأثيوبيا نتركها لأولادنا وأحفادنا" مشيراً إلى أهمية توفير وسائل للتعاون والتنمية المشركة، مُصرّحاً أنه "بالفعل قد تم الاتفاق على إنشاء آلية للحوار السياسي بين مصر وأثيوبيا على مستوى وزيري الخارجية بشكلٍ يضمن استدامة التعاون بين البلدين"([٢٧]).

وقد صرّح رئيس الوزراء الأثيوبي لصحيفة الأهرام بالقول:" إنَّ أثيوبيا لن تستهلك قطرة واحدة من المياه زيادة عن حصتها، *وستزداد كمية مياه النهر بعد إقامة سد الألفية (النهضة) وأنَّ الفائدة سوف تأتي من زيادة منسوب المياه في النهر، لأن المياه التي سوف يحجزها السد في الأراضي الأثيوبية ستكون محدودة، حيث أنَّ هناك ظروفاً تضاريسية لا تسمح بتخزين المياه على نطاق واسع كما هو الحال في بحيرة ناصر، وبالتالي لن تعاني دولة مثل السودان من فيضان أو جفاف وكذلك مصر*"([٢٨]).

وفي الحوار ذاته، استكمل زيناوي تصريحاته قائلاً: "أنّه ليس من الممكن أن تُستخدم المياه كلعبة سياسية، ولو كنا نريد أنْ نفعل ذلك لَمَا أقدمنا على التوقيع على اتفاقية ١٩٩٣ التي تمنعنا من إقامة مشروعات على النيل يمكن أنْ تُلْحِقَ الضرر بمصر والسودان.....". مضيفاً تصريحاً مهماً قال فيه: "إنَّ سد الألفية يقع على منحدر صخري، ومن ثمَّ فهو يصلح لتوليد الكهرباء فقط، ولا يصلح للزراعة"([٢٩]).

وهنا نرى أنّه من الضروري إيراد بعض الملاحظات والتعليقات على هذه التصريحات لرئيس وزراء أثيوبيا ميليس زيناوي خلال زيارته لمصر في سبتمبر ٢٠١١، وذلك على النحو التالي:-

الملاحظة الأولى: أنَّ زيناوي استخدم أسلوب المراوغة من خلال إطلاق تصريحات متناقضة، واختيار ألفاظه بدقة وعناية مدروسة لها دلالات سياسية وقانونية مهمة، وذلك لكسب الوقت واستهلاك المزيد من الفرص، ويبدو هذا التناقض الصارخ بين تصريحاته خلال الزيارة، الأول ذكر فيه :"أن الوسيلة الوحيدة المتاحة أمام الشعب الأثيوبي هي القيام بتوليد الطاقة الكهرومائية وتنمية الزراعات المروية"، والثاني قال فيه :"إنَّ سد الألفية يقع على منحدر صخري ومن ثمَّ فهم يصلح لتوليد الكهرباء فقط، ولا يصلح للزراعة". كما أكّد خلال حواره للأهرام في ١٨ سبتمبر ٢٠١١ أنَّ كمية المياه التي سوف يحجزها السد في الأراضي الأثيوبية محدودة، حيث أنَّ هناك ظروفاً تضاريسية لا تسمح بتخزين المياه على نطاق واسع".

الملاحظة الثانية: هي استخدام بعض التعبيرات والألفاظ في تصريحات رئيس الوزراء الأثيوبي خاصة أنه بدأ أحد تصريحاته بأنه " قد آن الأوان أن يتقدم الشعب الأثيوبي ويتطور....."، وهو تصريح - في رأي الدراسة – كاشف عن نوايا الجانب الأثيوبي، إذْ القراءة المتأنية له تكشف عن أنَّ الأوان الذي قد آن لأثيوبيا جعلوه بالتزامن مع تعقد الموقف المصري الداخلي وتدهور أوضاعها الاقتصادية والأمنية في أعقاب الثورة وحالة الانقسام السياسي والمجتمعي، وأنَّ أثيوبيا ترى في استغلال ذلك فرصةً سانحة وأواناً مناسباً بل نموذجياً باعتبار الحالة المصرية هي التوقيت الأنسب والنموذجي للمُضيّ قُدماً في مخططها القديم.

أمّا العبارة الثانية التي تستحق التأمل والتدقيق هي عبارة "أن المشروعات التي تقيمها أثيوبيا بما فيها سد الألفية لن تؤثر على مياه النيل في السودان، ولا على حقوق المصريين الحالية في هذه المياه"([٣٠]).

والحقيقة أنَّ هذه العبارة من وجهة نظر الباحث تكشف عن النوايا السيئة والصورة التي روجت لها الحكومات الأثيوبية المتعاقبة وتعنتها واستمرارها في تنفيذ مخططاتها دون النظر إلى الظروف التي تمر بها مصر أو مراعاة أوضاعها الداخلية واستغلالها، فضلاً عن احتياجاتها المستقبلية المتزايدة من المياه، ودليل ذلك :

١) استخدام رئيس الوزراء الأثيوبي لفظة "المشروعات" التي تقيمها أثيوبيا ومن بينها سد النهضة، مما يكشف بجلاء عن النية المُبيّتة بأن سد النهضة ليس المشروع الأخير، وهو ما أثبتته الأيام فعلاً حيث شرعت أثيوبيا في تدشين مشروعات جديدة قبل الانتهاء من مشروع سد النهضة، فضلاً عن تسوية الأمور العالقة بشأنه مع مصر من خلال المفاوضات.

٢) استخدام لفظة "الحالية" عندما تحدث رئيس وزراء أثيوبيا عن حقوق المصريين، بما يكشف عن نية مُبيّتة من الجانب الأثيوبي أنها لن تراعي الاحتياجات المستقبلية المتزايدة لمصر في مياه النيل في ضوء التزايد السكاني ومتطلبات التنمية في مصر في الوقت الذي يتحدّث فيه عن حق الشعب الأثيوبي في التنمية والرخاء.

٣) عبارة "لن تؤثر على مياه النيل في السودان، ولا على حقوق المصريين الحالية في هذه المياه....."، والعبارة هذه يمكن قراءتها قراءة مختلفة عن ما يوحيه ظاهر النص، وهي القراءة التي لا نستبعد أن يقصدها جيداً رئيس الوزراء الأثيوبي في ظل قراءة أوسع وأشمل للمواقف الأثيوبية، وهى تشير إلى أنَّ العبارة التي استعملها زيناوي للحديث عن حقوق المصريين في مياه النيل بما يوحيه ظاهرها بأنه يعترف ويؤكد على "حقوق المصريين"، والتي يقصدها

زيناوي تنحصر في كميات المياه التي تصل السودان أي كمية الـ ٨٤ مليار متر مكعب فقط، وهو ما يؤكد أنَّ أثيوبيا لا تأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات المستقبلية للشعب المصري في مياه النيل، ومن ثم لم تطرح أي رؤية للعمل على تنمية وزيادة إيرادات النهر.

وفي سبتمبر ٢٠١١ تم الاتفاق على تشكيل اللجنة الثلاثية الدولية([٣١]) وهو الاقتراح الذي عرضه رئيس الوزراء المصري الدكتور عصام شرف على رئيس الوزراء الأثيوبي ميليس زيناوي، وترتب على ذلك عقد اجتماع لوزراء المياه في السودان ومصر وأثيوبيا اتفقوا خلاله على تكوين تلك اللجنة من عشرة خبراء بواقع خبيرين عن كل دولة وأربعة خبراء دوليين في مجالات هندسة السدود والموارد المائية والتأثير الاجتماعي والبيئي، وبدأت اللجنة عملها في ١٥ مايو ٢٠١٢، وبعد عام كامل أي في مايو ٢٠١٣، قدمت اللجنة تقريرها([٣٢]) – الذي لم يُنشر بشكلٍ رسمي للأسف إلا بعد عام آخر من صدوره- مما مثّل لُغزاً صعباً بالنسبة للجانب المصري، خاصة وأنَّ التقرير في مجمله، وفي دلالاته القانونية كان يعزز موقف مصر في هذا القضية([٣٣]).

(ب) المستوى غير الرسمي:

شهدت مصر في أعقاب ثورة يناير نشاطاً ملحوظاً لما يُسمى وفود الدبلوماسية الشعبية، والتي يُقصد بها قيام وفود مكونة من شخصيات عامة ومواطنين عاديين يمثلون مختلف طوائف وفئات المجتمع، ولا ينتمون للمؤسسات الرسمية العاملة في مجال السياسة الخارجية للقيام بزيارات متبادلة لشرح وجهات النظر في قضايا السياسة الخارجية التي تمثل شاغلاً وهاجساً للرأي العام في إطار ودي "غير رسمي" للتحرر من قيود الدبلوماسية الرسمية، ولإحداث شكل من التواصل المجتمعي مع السلطات الرسمية في الدولة المستهدفة وكذلك مختلف مكونات المجتمع المناظرة لهم من مجتمع مدني

ومؤسسات وطنية رسمية وغير رسمية وإعلام ونخب سياسية وحزبية ورأي عام.

حيث قام وفد شعبي كبير يضم مختلف القوى السياسية بالمشاركة في زيارة رئيس الوزراء المصري الدكتور عصام شرف إلى أثيوبيا في مايو ٢٠١١ في إطار السعي لتصحيح مسار العلاقات معها بعد عزم أثيوبيا رسمياً بناء السد والإعلان عن وضع حجر الأساس في أبريل ٢٠١١، وإنْ كانت هذه الوفود التي عُرفَت "بالدبلوماسية الشعبية" لم تثمر عن تغيير جاد في هذه القضية والمواقف الأثيوبية إلاَّ أنها على الأقل دلت على تغيير في المنهج المصري في التعامل مع هذه الدول، وكذا دخول مكوّن الرأي العام في عملية صنع ومتابعة تنفيذ السياسة الخارجية المصرية، أو على الأقل – وبعباراتٍ أكثر دقة – أخذه بعين الاعتبار ربما للمرة الأولى.

وهنا يشير بعض الباحثين إلى أنّ هذه الظاهرة قد جاءت في سياق العلاقة بين الداخل والخارج فيما يتعلق بالثورة المصرية وجدلية هذه العلاقة وتأثيراتها المتبادلة، حيث برز نمط جديد فيما يتعلق بانتقال تأثيرات الداخل إلى الخارج، من حيث قيام بعض الفاعلين المحليين من خارج مؤسسات الدولة الرسمية بالتفاعل مع قضايا السياسة الخارجية، الأمر الذي يترك تأثيرات متفاوتة على عدد من الملفات([٣٤])، وكما يشير الباحث بلال عبد الله في هذا الإطار إلى وجود عدة أنماط للتفاعل([٣٥]) بين المتغير الشعبي (غير الرسمي) والسياسة الخارجية المصرية في إطار تأثير الظاهرة على فاعلية أداء السياسة الخارجية تتمثل في (أ) التكامل (ب) التنافس (ج) التصادم.

وفي هذا السياق، تضيف الباحثة الدكتورة ياسمين فاروق، أنَّ المجتمع المدني والمواطن المصري أصبحوا يمتلكون أدواتٍ تجعلهم ضمن خريطة الفاعلين في دبلوماسية بلادهم وليس فقط مجرد إبداء الرأي فيها([٣٦]). بل إنها تذهب إلى القول بأنَّ أي نظام سياسي في مصر لم يعد قادراً على أن يفصل

سياسته تجاه شعبه عن سياسته تجاه القضايا الخارجية، خاصة ما أسمته "قضايا التحرر الوطني الجديد"([٣٧]).

ثالثاً: السياسة الخارجية المصرية تجاه قضية مياه النيل في فترة تولي محمد مرسي

عندما تسلم مرشح جماعة الإخوان المسلمين الفائز في الانتخابات الرئاسية في مايو/ يونيو ٢٠١٢ السلطة, حاولت جماعة الإخوان المسلمين فرض استحواذها على نتائج السلطة السياسية فى كافة المجالات تمهيداً لفرض رؤيتها السياسية والإقتصادية والاجتماعية لشكل المجتمع والدولة وشبكة العلاقات سواء الداخلية أو الخارجية.

وفيما يتعلّق بالسياسة الخارجية، شغل هذا المجال حيّزاً مهماً في سعي جماعة الإخوان والرئيس الأسبق محمد مرسي لحكم مصر، حيث ركزت الجماعة على الشق الخارجي في السياسة العامة للدولة ربما أكثر من التركيز على الأبعاد الداخلية(٣٨).

وتعد قضية مياه النيل – باعتبارها أحد أهم إنْ لم تكن الأهم بين قضايا الأمن القومي المصري قاطبةً – أهم المجالات التي يمكن أن تبرز فيها الرؤية الجديدة للسياسة الخارجية المصرية قياساً على الفترة السابقة باعتباره الملف الأكثر تأثُّراً بتردّي السياسة الخارجية المصرية خلال العقود السابقة على ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، ولذا فإنَّ هناك ما يشبه الاتفاق بين الباحثين والمتابعين أنَّ قدرة أي نظام سياسي أو قيادة جديدة على إحداث اختراق إيجابي وتقدُّم على صعيد هذا الملف هي مؤشر قوي ومهم على نجاح السياسة الخارجية وحدوث تغييرات إيجابية مهمة في الملفات ذات الأولوية القصوى.

وقد حاول حكم جماعة الإخوان العمل على إحراز تقدم على صعيد هذا الملف كي يدعم شرعية الرئيس المدني المنتخب أمام شعب مصر في مواجهة منتقديه وذلك منذ استلام السلطة في أول يوليو ٢٠١٢، وقد ظهر ذلك في عديد

من المظاهر – وإنْ كانت في التحليل الأخير لم تُثمر شيئاً حقيقياً أو تقدماً ملموساً وانتهت بعقد لقاء في حضرة رئيس الدولة لمناقشة هذه القضية المهمة في غياب المتخصصين وبصورةٍ أضرت بمصر ومصالحها الحيوية بدلاً من البحث عن حلول عملية غير تقليدية تحافظ على المصالح الوطنية للدولة.

كما حاولت جماعة الإخوان المسلمين إظهار اهتمامها بأفريقيا ودول حوض النيل على عدة مستويات، وبرزن في عدة مظاهر لعلَّ أهمها هو تأكيد النص الخاص بالانتماء المصري لقارة أفريقيا واعتزاز مصر بحوض النيل في الدستور الذي تم إعداده في عهد الرئيس الأسبق محمد مرسي في ظل وجود هيمنة واضحة للتيار الإسلامي في البرلمان ولجنة إعداد الدستور وتم إقراره في ٢٥ ديسمبر ٢٠١٢، وهي المرة الأولى التي يتم فيها النص صراحةً وبشكل منفصل على حوض النيل باعتباره إحدى دوائر الانتماء والحركة للدولة المصرية، وتخصيص إقليم حوض النيل على الرغم من النص على الانتماء للقارة الأفريقية. كما شهدت فترة حكم مرسي تكثيفاً لزيارات كبار المسئولين والوزراء إلى دول حوض النيل خصوصاً.

كما كانت زيارة الرئيس الأسبق محمد مرسي إلى أثيوبيا باعتبارها أول زيارة لرئيس مصري منذ ما يزيد على ١٧ عاماً (حيث وصل إلى العاصمة أديس أبابا في ٢٥ مايو ٢٠١٢ لحضور القمة الأفريقية) مؤَشّراً على رغبة نظام الحكم الجديد في مصر في إحداث تغيير في هذا الملف بعد إهمالٍ دام لسنوات، وقد نظر إليها البعض على أنها بداية جيدة وخطوة مهمة على طريق إعادة بناء الثقة بين الجانبين المصري والأثيوبي، وبداية عودة مصر للإسهام والمشاركة بفاعلية في معالجة قضايا ومشاكل القارة الأفريقية خاصةً في ضوء ما هو معروف من أهمية خاصة للعلاقات الشخصية والتواجد على أعلى مستوى سياسي في إطار العلاقات بين الدول الأفريقية وبعضها البعض، ومدى تقدير وحساسية الدول الأفريقية وقادتها لمستوى التمثيل المصري في المحافل

والمنتديات التي تناقش قضايا القارة، وهو ما أكد عليه السيد أحمد أبو الغيط في شهادته من أنه نصح الرئيس الأسبق حسني مبارك بضرورة مراعاة هذه النقطة نظراً لحساسية الأفارقة وغضبهم من الإهمال المصري وتدني مستوى التمثيل الذي يرونه تعالياً مصرياً تجاه هذه الدول.

وعلى الرغم من هذه المظاهر من جانب الرئيس المنتمي لجماعة الإخوان إلاَّ أنها لم ترق إلى مرتبة العمل الجاد والتخطيط الهادف حيث غابت الرؤية الشاملة للتعامل مع موضوع مياه النيل بأبعاده وجوانبه المختلفة من خلال الاستعانة بالخبراء والمتخصصين وإشراك الأجهزة المعنية العاملة في إطار منظومة السياسة الخارجية، حيث قامت أثيوبيا في ٢٨ مايو ٢٠١٣، أي بعد يومين فقط من زيارة الرئيس المصري لأديس أبابا بالإعلان عن "تحويل مياه النيل الأزرق" تمهيداً للبدء في بناء سد النهضة، ودون إبلاغ مصر([٣٩]). وهو ما أدى إلى إرباك النظام المصري ورئاسة الجمهورية، كما بدأت العديد من الدوائر المصرية والإقليمية التفكير في رد الفعل المصري واستراتيجيات التعامل، حيث أنَّ الكاتب الإسرائيلي زلمان شوفال – وهو دبلوماسي ونائب سابق بالكنيست – كتب مقالاً في صحيفة "يسرائيل هيوم" بعنوان: مصر وأثيوبيا على حافة الهاوية، وبشرت صحيفة "يدعوت أحرونوت" بنشوب حرب ضروس في منطقة حوض النيل.

وفي إطار رد الفعل المصري، قام رئيس الوزراء المصري آنذاك الدكتور هشام قنديل في ١٠ يونيو ٢٠١٣ بإلقاء بيان في مجلس الشورى المصري- بعد حل مجلس الشعب بقرار من المحكمة الدستورية العُليا – ذكر فيه أن إنشاء سد النهضة تم بخطوة أحادية من جانب أثيوبيا، التي مضت في البناء دون تشاور مع الدول الأخرى مما كان محلاً للقلق من جانب مصر والسودان([٤٠]). واستعرض رئيس الوزراء المصري بعض النقاط التي وردت في تقرير اللجنة الثلاثية الدولية – التي كانت قد انتهت من تقريرها قبل أيام فقط – موضحاً أنَّ

هناك قصوراً شديداً في دراسات وتصميمات السد، وأشار إلى أنَّ بعض الدراسات أوضحت أنه في حال ملء الخزان سيتم التأثير على مخزون السد العالي مما سيكون له آثار سلبية ومخاطر بالغة على مياه الري والكهرباء في مصر لفترة طويلة.....". ثم انسحب رئيس الوزراء بعد إلقاء كلمته مما أثار عدداً من نواب الأحزاب المدنية وحزب النور السلفي متهمين جماعة الإخوان والحكومة بعدم وجود رؤية واضحة للتعامل مع الموقف([٤١]).

ومِنْ ثَمَّ يمكن إيراد عدد من الملاحظات على سياسة الرئيس الأسبق محمد مرسي الخارجية تجاه قضية مياه النيل، وذلك على النحو الآتي:-

١) أضاع نظام حكم جماعة الإخوان فرصةً تاريخية لبلورة رؤية مصرية شاملة وحديثة للتعامل مع ملف المياه بمختلف جوانبه وأبعاده وإيلاء اهتمام أكبر للجوانب السياسية والفنية ومراعاة الشواغل الاقتصادية والتنموية في دول حوض النيل تحديداً ودول القارة الأفريقية عموماً، وذلك باعتباره أول رئيس مدني منتخب في أعقاب ثورة شعبية حازت تقدير العالم وإعجابه وفي القلب منه الدول الأفريقية التي اعتادت الانقلابات العسكرية كنمط لانتقال السلطة في عديد من بلدان القارة، والنموذج الذي كان من الممكن أن تقدمه مصر لدول القارة الأفريقية في أعقاب الثورة وانتخاب رئيس جديد، وقيادة جهود وخطط التنمية الشاملة في دول حوض النيل والقارة على قاعدة المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة، بما يحافظ على مصالح مصر الحيوية في مياه النيل، وذلك بعد أنْ تم التركيز لسنوات طويلة على البعد الأمني بصورة أساسية في التعامل مع هذا الملف وطغيان الاعتبارات الأمنية على الرؤية السياسية والفنية في عهد مبارك.

٢) لم ينجح نظام الإخوان المسلمين في التغلب على معضلة التخبط وغياب التنسيق بين الجهات والأجهزة المختلفة في الدولة فيمما يتعلق بإدارة ملف مياه النيل والعلاقات مع دول الحوض، خاصة في إطار رغبة جماعة الإخوان في الاستئثار بالسلطة وإقصاء وتهميش الأطراف الأخرى بما فيها الأجهزة

البيروقراطية ذات الطبيعة الفنية والاحترافية مثل وزارة الخارجية وجهاز المخابرات العامة.

٣) وقوع نظام جماعة الإخوان في خطأ ينمُ عن عدم دراية بشئون الحكم وإدارة أمور الدولة عن طريق اتخاذ قرارات وإطلاق تصريحات كان من شأنها استعداء هيئات ووزارات عديدة لرغبة نظام الإخوان في تهميش هذه الجهات سواء كمؤسسات أو أشخاص وقيادات واستبدالهم بأشخاص أو لجان وإدارات موالية للجماعة ومرشدها وأفكارها والاستعانة بهم على الرغم من انعدام خبرتهم بهذه المجالات وأبرز هذه الحالات تعيين السيد/ عصام الحداد مستشاراً لرئيس الجمهورية للشئون الدولية والسياسة الخارجية رغبةً في تهميش دور وزير الخارجية والجهاز الدبلوماسي المصري. وكذلك عدم الاستعانة بالكفاءات المهنية في الوزارات والجهات المعنية في ملفات السياسة الخارجية والداخلية نتيجة الشك وعدم ثقة الجماعة في كل فرد لا ينتمي إليها ولا يعلن ولاءه لها. ومن ثمَّ تولّد شعور قوي لدى الكثيرين داخل أجهزة الدولة بالتهميش الممزوج بالخوف على مستقبلهم الوظيفي وقيام الجماعة باستبدالهم بعناصرها في ظل زرع الجماعة لعناصرها في جهات تنفيذية للدولة دونما خبرة أو معرفة في هذه المجالات، الأمر الذي أوجد ازدواجية غير مبررة في كثير من المواقع أضرت وعطّلت سير العمل وأتت بنتائج عكسية مثلما حدث فيما يتعلق بموقع وزير الخارجية، كذلك موقع المتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية مع دور المتحدث الإعلامي باسم جماعة الإخوان.

٤) ظهر هذا التخبط وغياب التخطيط وانعدام الرؤية فيما عُرِفَ بمؤتمر أو اجتماع القوى السياسية مع رئيس الجمهورية([٤٢]) بتاريخ ٢٠١٣/٦/٣ لمناقشة **"تقرير اللجنة الثلاثية الدولية"** حول سد النهضة، وكيفية تعامل مصر مع أزمة استمرار أثيوبيا في الأعمال الإنشائية لسد النهضة، وما تضمنه هذا الاجتماع من وقائع تم بثها على الهواء مباشرةً من إساءة بالغة لوضع مصر ورئاستها من

ناحية، والإضرار بمصالحها الحيوية في ملف مياه النيل وإظهار مصر في موقف الدولة المُتعنّتة التي تخطط لانتهاج العنف واتباع وسائل تخريبية لتحقيق مصالحها بعيداً عن المسارات الدبلوماسية والتفاوضية ودونما مراعاة لحقوق الدول الأخرى المشروعة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. مما اضطر وزير الخارجية المصري إلى السفر إلى أديس أبابا في ١٧ يونيو ٢٠١٣ لإجراء مباحثات مع المسئولين الأثيوبيين في محاولة منه لإزالة المشاعر غير الإيجابية التي تكونت لدى الجانب الأثيوبي نتيجة بث اللقاء الذي شارك فيه رئيس الدولة وتضمّن إشارات سلبية لأثيوبيا. ودعا الوزير كامل عمرو أثناء مباحثاته مع الجانب الأثيوبي الحكومة الأثيوبية إلى التجاوب مع تقرير اللجنة الثلاثية الدولية وضرورة إيقاف بناء السد مؤقتاً، وإعادة النظر في هندسة البناء، وتلافي العيوب التي أشار إليها تقرير اللجنة، إلاَّ أن الجانب الأثيوبي أظهر تعنتاً كبيراً وصَلَفاً بات مُعتاداً واستغلال الأوضاع المصرية وتخبط الإدارة في مصر ولم يستجب لطلب الوزير المصري([٤٣]).

وعلى هامش زيارة الوزير المصري أجرت صحيفة الشروق المصرية حواراً مع وزير المياه الأثيوبي "أليماهو تيجين" أكد فيه على موقف أثيوبيا المتعنت قائلاً: "إنَّ أثيوبيا لن تعدل مواصفات السد، ولكنها ستعيد النظر في ضمانات الأمان الخاصة به فقط"([٤٤]).

رابعاً: السياسة الخارجية المصرية تجاه قضية مياه النيل في فترة تولي المستشار عدلي منصور

عادت قضية المياه لتمثّل إحدى أبرز قضايا السياسة الخارجية المصرية خلال الفترة التي تلت ٣٠ يونيو ٢٠١٣، نظراً للعديد من العوامل أهمها الأخطاء الكارثية التي ورثها نظام ٣٠ يونيو في هذا الملف من الأنظمة السابقة انتهاءًا بإذاعة لقاء الرئيس الأسبق محمد مرسي مع ممثلي القوى السياسية بشأن مناقشة أزمة سد النهضة الأثيوبي على الهواء مباشرةً، ولم تفلح زيارة وزير

الخارجية حينئذٍ السفير محمد كامل عمرو إلى أديس أبابا لتلطيف الأجواء ومحاولة تبرير الموقف وشرح أبعاده(٤٥)، ومن ثمَّ حصلت أثيوبيا على مزيد من الدعم الأفريقي والتأييد لمخططها بالمضي قدما في إنشاء السد، وفرض رؤيتها فما يتعلّق بالعلاقات في إطار النظام الإقليمي لحوض نهر النيل، حيث أعلن حزب الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان (SPLM) الحاكم في جنوب السودان عزمَ بلاده الانضمام إلى الاتفاقية الإطارية لتقسيم مياه النيل CFA "اتفاقية عنتيبي" مُؤكّداً على دعم جنوب السودان لإنشاء السد الأثيوبي، وذلك على لسان الأمين العام للحزب(٤٦).

هذا فضلاً عن تصاعد الاهتمام الشعبي والإعلامي بملف مياه النيل واعتبارات الرأي العام المصري في إحدى أهم قضايا السياسة الخارجية، إضافة إلى عودة الدور المُسيطر للأجهزة الأمنية في هذا الملف.

وكما سبق القول، كشف الأداء المصري إزاء قضية مياه النيل منذ عهد الرئيس الأسبق حسني مبارك عن أخطاء جعلت من الصعب على صانع السياسة ومتخذ القرار المصري الحديث عن إيقاف بناء السد أو حتى خروج تصريح قوي بشأن رفض مصر لإنشاء السد الأثيوبي الذي وضعت حكومة أديس أبابا حجر الأساس له في ١١ أبريل ٢٠١١، ومن ثمَّ وجد صانع القرار المصري نفسه أمام أمر واقع فرضته أثيوبيا ونجحت في التسويق له من خلال خطة مُحْكَمةٍ اعتمدت فيها أديس أبابا على ثلاثة عناصر رئيسية هي: (أ) استهلاك وإضاعة الوقت بأكبر قدر ممكن حتى يمكن فرض أمر واقع لا تستطيع مصر تغييره فيما بعد حتى لو استتبت الأمور وتحسنت أوضاعها الداخلية. (ب) خلق بيئة رأي عام دولي وإقليمي، أفريقي بالأساس، مساندة وداعمة بقوة لحق أثيوبيا المزعوم في بناء السد تحت ادعاءات وأباطيل كاذبة عن تعنت مصر واستئثارها بمياه النيل لصالح تنمية المجتمع المصري وحرمان دول الحوض الأفريقية من خيرات النهر في التنمية، فضلاً عن الترويج

لأكاذيب وافتراءات حول النظرة المصرية للأفارقة عموماً وتصويرها على أنها نظرة عنصرية استعلائية، وقد استمر هذا النهج في مناسبات كثيرة وباستغلال أشخاص مختلفين بعضهم يعمل في إطار المنظمات الدولية والإقليمية ومؤسسات الاتحاد الأفريقي(٤٧). (ج) الاستمرار بل والإسراع في وتيرة الأعمال الإنشائية حتى تفرضَ أمراً واقعاً على مصر، مع عدم الاستجابة لأي من المطالبات المصرية المتكررة بضرورة إيقاف العمل بالسد حتى التوصل إلى اتفاق والانتهاء من الدراسات الخاصة بتقييم آثار السد على دولتي المصب وخاصة مصر وحقوقها التاريخية المُكتسبة في مياه النهر، أو حتى الاستجابة – من باب إبداء حسن النوايا – في التعاون إزاء التوصيات التي تضمنها تقرير لجنة الخبراء الدوليين التي أصدرت تقريرها في مايو ٢٠١٣، وتشكّلت من خبيرين لكل من مصر والسودان وأثيوبيا بالإضافة إلى أربعة خبراء دوليين في مجالات هندسة السدود وتخطيط الموارد المائية، والأعمال الهيدرولويجية، البيئة والتأثيرات الاجتماعية والاقتصادية للسدود من كل من فرنسا وألمانيا وجنوب أفريقيا(٤٨).

وكما سبقت الإشارة، صدر التقرير ولم يُعلنْ عنه رسمياً باستثناء الإشارات التي تضمنتها جلسة إحاطة رئيس الوزراء المصري دكتور هشام قنديل أمام مجلس الشورى والتي أشار فيها إلى التقرير وتوصياته مؤكّداً استمرار أثيوبيا في إنشاء السد بقرار فردي ودون التشاور مع مصر والسودان(٤٩)، حيث كان على مصر الرسمية التعامل مع هذا التقرير بجدية أكبر، فعلى الرغم من عيوب التقرير وأنه غير مُلزم قانوناً، إلاَّ أنّه يُعدُّ وثيقة مهمة وقّع عليها اثنان من الخبراء الأثيوبيين مثّلا بلدهما في اللجنة، بالإضافة إلى الخبراء الأربعة الدوليين المشهود لهم بالكفاءة والمهنية في مجالاتهم(٥٠).

كما أنّه تضمن العديد من الملاحظات والتحفظات التي تتعلّق بسلامة السدود والتأثيرات الاجتماعية والاقتصادية على البيئات الفقيرة في مناطق إنشاء السد

(المجتمعات المحلية) وكذلك تحفظات تتعلق بتأثيره على الموارد المائية لدولتي المصب (مصر والسودان)، ومعدل تدفق المياه إلهما، وطالب التقرير بمزيد من الدراسات التفصيلية لهذه الأمور ومعالجتها قبل الشروع في استكمال إنشاءات السد، إلاَّ أنَّ الحكومة الأثيوبية استمرت في موقفها وأظهرت مزيداً من التعنت وعدم التعاون بتسريع وتيرة الإنشاءات والحشد الشعبي والأفريقي ضد مصر، فضلاً عن عدم الاستجابة كما سبق لأي مطالبات بمراعاة الشواغل المصرية وإيقاف الأعمال الإنشائية حتى التوصُّل إلى حل وسط من خلال المفاوضات الثلاثية الجارية.

جاء هذا كله ضمن سياق إقليمي مضطرب جعل اليد العُليا لأثيوبيا في هذه الأزمة في ظل تعليق مشاركة مصر في أنشطة الاتحاد الأفريقي من ناحية، ونشاط الدبلوماسية الأثيوبية لشن حملة مضادة مصر في الأوساط الدولية والأفريقية تحديداً، وإشاعة أخبار كاذبة وصور ذهنية سلبية عن مصر ورؤيتها للأفارقة واستئثارها وحدها بخيرات النهر طوال العقود السابقة، والتسويق لأفكار من قبيل رفض مصر لأي تعاون في مجالات تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لدول حوض النيل الفقيرة(٥١). حيث بذل المسئولون الأثيوبيين جهوداً مُضنية لكسب تأييد المسئولين والبرلمانيين في دول حوض النيل لوجهة النظر الأثيوبية بشأن قضيتي اتفاقية عنتيبي وسد النهضة الأثيوبي، هذا من ناحية ثانية(٥٢).

ومن ناحيةٍ ثالثة، استمرار الجانب المصري في تحبيذ سياسة الهدوء وعدم إثارة المشكلات وبذل المزيد من الجهود والمحاولات لاسترضاء دول حوض نهر النيل، من خلال استمرار تقديم الدعم الفني والمساعدات والمنح التدريبية حتي في أوقات الأزمات وتبنّي هذه الدول مواقفَ تضر بمصر(٥٣)، وتفضيل الجانب المصري عدم الربط بين هذه المساعدات التي تقدمها الحكومة المصرية وبين قضية المياه. وكانت الرؤية المصرية والتعليمات الصادرة في هذا الشأن

للبعثات الدبلوماسية المصرية في هذه الدول هو ضرورة التأكيد من خلال الاتصال مع المسئولين ووسائل الإعلام والمجتمع المدني بهذه الدول على أنَّ مصر ملتزمة، وستظل تفي بالتزاماتها في كل الظروف، تجاه أشقائها الأفارقة للمساهمة في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه المجتمعات من خلال استمرار كافة أوجه التعاون في مختلف المجالات بل والدفع بها إلى آفاق جديدة رغم الصعوبات الاقتصادية التي تمر بها مصر في أعقاب ثورتين، وعدم استقرار أوضاعها الداخلية بالكامل، والتحديات الأمنية التي تواجهها الدولة المصرية لحماية حدودها من الإرهاب العابر للحدود، والذي قد يطال الدول الأفريقية خاصة دول حوض النيل وإقليم شرق أفريقيا، والإشارة هنا إلى العمليات الإرهابية التي نفذتها "جماعة الشباب الصومالية" في نيروبي.

وتجدر الإشارة أنَّ وزارة الخارجية المصرية قد اضطلعت بالدور الرئيسي خلال فترة المستشار عدلي منصور، وبذلت جهوداً في الشأن الأفريقي، وكان هناك بالفعل دور مهم ورئيسي للسيد وزير الخارجية السفير/ نبيل فهمي خلال هذه الفترة.

وقد تمثلت بعض مظاهر وجهود وزارة الخارجية المصرية فيما يتعلق بإدارة السياسة الخارجية خلال تلك الفترة تجاه أفريقيا بصفةٍ عامة ودول حوض النيل بصفة خاصة فيما يلي:-

١- الاهتمام بقطاع الشئون الأفريقية بالوزارة وإداراته المختلفة على مستوى التنظيم الهيكلي للوزارة من خلال استحداث إدارات جديدة تولاها نواب لمساعد الوزير مثل إدارة شئون دول حوض النيل، وإدارة شئون مياه النيل، فضلاً عن استحداث موقع مساعد الوزير للتجمعات والمنظمات الإقليمية الأفريقية (الاتحاد الأفريقي والمنظمات الأخرى)، ويتولاه سفر بدرجة مساعد للوزير.

٢- تعزيز البعثات الدبلوماسية في دول حوض النيل بأعداد إضافية من الدبلوماسيين وخاصة الشباب، حيث زاد عدد الأعضاء الدبلوماسيين بالسفارة المصرية بأديس أبابا إلى عشرة دبلوماسيين (تمثل مصر كذلك لدى الاتحاد الأفريقي)، والسفارات في باقي دول حوض النيل.

٣- قادت الوزارة – ومن خلال السفارة في أديس أبابا بقيادة السفير محمد إدريس الذي تولى فيما بعد مساعد وزير الخارجية للشئون الأفريقية – الجهود المصرية لإلغاء قرار الاتحاد الأفريقي بتعليق أنشطة مصر في أجهزة الاتحاد والذي تكلّل بصدور قرار مجلس السلم والأمن الأفريقي في ١٦ يونيو ٢٠١٤ بعودة مصر لاستئناف أنشطتها نتيجة جهود مضنية خلال العام الفائت، ونجاح السفارة المصرية في أديس أبابا في جعل هذا القرار شكلياً، حيث نجح طاقم السفارة في ممارسة مهامه بجدارة والاحتفاظ باتصالات قوية داخل أجهزة الاتحاد وتغطية كافة الأنشطة بفاعلية، والمشاركة من خلال الدفع بخبراء مصريين أو المشاركة المصرية غير الرسمية مما كان تمهيداً لعودة استئناف الأنشطة رسمياً بشكل كامل مع بداية تولّي الرئيس السيسي الحكم.

٤- استمرار الوزارة في مباشرة كافة أوجه التعاون، سواء من خلال توصيل المساعدات لعدد من الدول مثل بوروندي، توجو، الجابون، جنوب السودان، الكونغو الديمقراطية، أو استمرار برامج الدعم الفني والتدريب من خلال الصندوق من حيث إيفاد الخبراء المصريين في مختلف المجالات وخاصة الأطباء لدعم القطاع الصحي في هذه البلدان، أو تزويد المستشفيات الكبرى والجامعية بالمعدات الطبية اللازمة، واستمرت الوزارة كذلك في استقبال المتدربين في مختلف المجالات من خلال الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية أو مركز القاهرة الإقليمي للتدريب على تسوية المنازعات وحفظ السلام في أفريقيا، مع تحمل الوزارة لكافة تكاليف البرامج التدريبية للمئات من أبناء

الدول الأفريقية، مع التركيز على مجالات الصحة وبناء قدرات المؤسسات الأمنية واستراتيجيات مكافحة الإرهاب.

٥- استمرت الوزارة ومن خلال السفارات المصرية في دول حوض النيل في إجراء اتصالات مؤثرة للدفاع عن حقوق مصر في مياه النيل، وشرح وجهة النظر المصرية فيما يتعلّق باتفاقية عنتيبي تجاه القضايا الخلافية وخاصة المادة ١٤/ب من الاتفاقية الخاصة بمسألة "الأمن المائي"، وتمسك مصر بموقفها بضرورة إخطارها مسبقاً قبل الشروع في أي أعمال من شأنها تهديد حقوق مصر التاريخية واحتياجات شعبها، بما يعني بحث هذه المشروعات بالتوافق لمراعاة شواغل دولتي المصب، وكذا شرح وجهة النظر المصرية والتأكيد على ضرورة إعمال قواعد القانون الدولي المستقرة في شأن الاستفادة بمياه وموارد الأنهار الدولية، والخاصة منها بتوارث المعاهدات واحترام الالتزامات السابقة، والحقوق التاريخية المكتسبة، ومبدأ عدم الضرر، وهي المبادئ التي ارتكز عليها الموقف المصري منذ عقود، فضلاً عن التأكيد على وجهة النظر المصرية في ضرورة الأخذ بمفهوم "حوض النهر" وموارده وليس "مجرى النهر"(٥٤).

٦- في هذا السياق، نجحت السفارات المصرية في كل من بوروندي وتنزانيا وكينيا في منع تصديق برلمانات هذه الدول على اتفاقية عنتيبي، وقامت بجهود للحيلولة دون إدراج موضوع التصديق على جدول أعمال البرلمانات الوطنية لدورات متتالية على الرغم من وجود تيارات داخل حكومات وبرلمانات هذه الدول تتبنى وجهة النظر الأثيوبية، بل إنَّ السفارات المصرية في بوروندي وتنزانيا نجحت في الحصول على وعود رئاسية بعدم التصديق (كل رئيس على الأقل خلال فترة رئاسته) ورفع الاتفاقية من على جدول أعمال البرلمان في بعض المرات بعد أن تنجح بعض الأطراف الداخلية المعارضة لوجهة النظر المصرية في إدراجها على جدول الأعمال.

خامساً: السياسة الخارجية المصرية تجاه قضية مياه النيل في عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي.

يمكن القول أنَّ قضية مياه النيل قد تقدمت في عهد الرئيس السيسي على سُلّم أولويات السياسة الخارجية المصرية لتحتل مرتبةً متقدمةً تضعها في موضعها الطبيعي من حيث الاهتمامات المصرية بما يتناسبُ مع أهمية هذه القضية كإحدى أهم قضايا الأمن القومي المصري بمفهومه الشامل، ووفقاً لإدارك القيادة الجديدة في مصر مُمَثلةٍ في الرئيس السيسي لمصادر التهديد والخطر، وبالتالي التغير في توجهات السياسة المصرية وفقاً لإدراك صانع القرار للمصالح الوطنية للدولة.

ويكشفُ التعامل المصري مع هذه القضية تحديداً عن أحد أبرز السمات المميزة للسياسة الخارجية المصرية في عهد الرئيس السيسي وهي الطابع "البرجماتي" للسياسة الخارجية للرئيس السيسي، الذي يهدف إلى تحقيق مصالح محددة بدقة وعناية، حيث أصبح من الواضح أنَّ تحركات مصر الخارجية غيرَ مُحمّلة / مُعبّأة بأعباء أيدولوجية (لا عربية ولا إسلامية) أو واقعة في أسر مواقف تاريخية، على خلاف الفترات السابقة على حكم الرئيس السيسي حيث كانت قضية الصراع الربي الإسرائيلي تتصدر قضايا واهتمامات السياسة المصرية لأسباب أيدولوجية (عبد الناصر ومحمد مرسي)، أو لارتباطات نمطية تقليدية (السادات ومبارك)، دونما تفكير خلاَّق في كيفية تحقيق مصالح مصر أولاً، أو تعظيم فوائد ومكاسب الدولة المصرية من تحركاتها الخارجية إزاء هذه القضية، (سياسة مجانية دون مقابل فيما يتعلّق بالصراع العربي الإسرائيلي وله ما يبرره من واجب ومسئولية تاريخية وقومية). وباتت السياسة المصرية في ظل غلبة الطابع البرجماتي عليها في عهد الرئيس السيسي تُصاغُ وتُوجّه بما يخدم المصالح المصرية كما يحددها النظام وفقاً لرؤيته الخاصة، والتي تمثلت

في مرحلة الرئيس السيسي في أولويتين هما تحقيق التنمية الاقتصادية والأمن(٥٥).

ويتناول هذا القسم تحليلاً للسياسة الخارجية المصرية تجاه قضية مياه النيل، التي ترى الدراسة أنها تبادلت موقع الصدارة مع قضية مكافحة الإرهاب والأمن في عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي، من خلال ثلاث نقاط رئيسية على النحو التالي:-

أولاً: ملامح السياسة الخارجية المصرية الجديدة في أفريقيا:

ثانياً: التعامل المصري مع ملف أزمة سد النهضة الأثيوبي.

ثالثاً: توقيع اتفاق إعلان المبادئ في مارس ٢٠١٥ وبداية مرحلة جديدة من الصراع.

(١) ملامح السياسة الخارجية المصرية الجديدة تجاه أفريقيا ودول حوض النيل:

مع تولّي الرئيس السيسي رئاسة الجمهورية كانت الجهود التي بذلتها الدبلوماسية المصرية قد آتت ثمارها التي أسفرت عن صدور قرار مجلس السلم والأمن الأفريقي بإلغاء تعليق أنشطة مصر في أجهزة الاتحاد وعودة مصر رسمياً لممارسة دورها الكامل في أنشطة الاتحاد بدءًا من ١٦ يونيو ٢٠١٤، نتيجة نجاح تلك الجهود في توضيح الصورة المغلوطة التي دعمتها وسوقت لها بعض الدول المنافسة لمصر في القارة وعلى رأسها جنوب أفريقيا، ونيجيريا وأثيوبيا، وقد جاء القرار بعد مشاركة وفد الاتحاد الأفريقي في مراقبة الانتخابات الرئاسية التي جرت في مصر في مايو ٢٠١٤، وقبله تقرير لجنة الحكماء برئاسة السيد ألفا عمر كوناري – رئيس مالي الأسبق- وكذا تقرير بعثة الكوميسا لمراقبة الانتخابات الرئاسية المصرية، وغيرها من المنظمات الإقليمية والدولية التي شهدت وأشادت بنزاهة العملية الانتخابية.

وكما أُشِيرَ في القسم السابق، كان هناك تحمس واضح للانفتاح على أفريقيا بوجهٍ عام، وإقليم حوض نهر النيل بوجهٍ خاص من خلال منهج جديد ومختلف وأدوات غير تقليدية، ومنها زيارات وتحركات الوزير السابق السيد نبيل فهمي لبعض دول الحوض (زيارته لتنزانيا والكونغو الديمقراطية في فبراير ٢٠١٤)، ورفع مستوى الزيارات والمشاركات المصرية للقارة إلى أعلى من المستوى الوزاري الذي تم الاعتياد عليه طوال فترة حسني مبارك وما بعدها، حيث زار رئيس الوزراء المصري المهندس إبراهيم محلب عدداً من الدول الأفريقية للمشاركة في مناسبات وطنية (الاحتفال بالذكرى الخمسين لعيد الوحدة التنزاني ٢٦ أبريل ٢٠١٤)، وكذا زيارته لغينيا الاستوائية والكونغو الديمقراطية وأنجولا مُستثمراً علاقاته الشخصية أثناء توليه رئاسة مجلس إدارة شركة المقاولين العرب بهؤلاء المسئولين في هذه الدول، على أهمية العلاقات الشخصية في التعامل مع المسئولين الأفارقة بوجه عام.

وحَرِصَ المسئولون المصريون على التأكيد خلال هذه الزيارات على عودة مصر لأشقائها في القارة الأفريقية ورغبتها الشديدة في توثيق وتنويع التعاون في مختلف مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأنَّ ما يربط مصر بأفريقيا ليس فقط نهر النيل على أهميته بالنسبة لمصر ومحوريته في عملية التنمية إلاَّ أنَّ ثمَّ عوامل كثيرة مشتركة تمتد إلى الثقافة والتاريخ والنضال ضد الاستعمار الأوروبي والروابط الجغرافية والتعاون في إطار التجمعات والمنظمات الدولية.

وقد برز هذا الانفتاح والتوجّه الجديد من خلال عدد من المظاهر، على المستوى الرئاسي ومستوى وزارة الخارجية، وذلك على النحو التالي:

(أ) الرئيس

مع تولّي الرئيس عبد الفتاح السيسي عمل شخصياً على تدعيم ذلك التوجه من خلال تحركاته الشخصية حيث بدأ بزيارة للجزائر خلال الأيام الأولى

لرئاسته، وذلك لمحورية الجزائر في عديد من ملفات التماس (أبرزها ليبيا ومحاصرة الجماعات الإرهابية المتطرفة في أفريقيا جنوب الصحراء: مالي وتشاد والنيجر وأخيراً بوكو حرام في الكاميرون ونيجيريا)، وكذلك تنسيق المواقف داخل الاتحاد الأفريقي باعتبارها إحدى الدول الأفريقية العربية المهمة في الاتحاد، ثم زيارته الرسمية إلى غينيا الاستوائية لحضور قمة مالابو حيث التقى على هامش القمة مع رئيس الوزراء الأثيوبي هيلا-ميريام ديسالين وبحث تطورات أزمة سد النهضة الأثيوبي على هامش قمة ملابو في ٢٧ يونيو ٢٠١٤([٥٦])

كما عمل الرئيس السيسي على تعزيز التواجد المصري في أفريقيا ورفع مستوى التمثيل المصري في المحافل الأفريقية، والمشاركة بكثافة وفاعلية في مناقشة قضايا القارة في كافة المحافل الدولية، كما حرص على مشاركة القادة والزعماء والمسئولين الأفارقة في عديد من المناسبات والفعاليات التي استضافتها مصر، وتمثلت بعض مظاهر هذا الاهتمام فيما يلي([٥٧]):-

- حرص الرئيس السيسي على المشاركة البروتوكولية في مختلف المناسبات الوطنية بل والدينية مع زعماء القارة الأفريقية وكبار المسئولين.
- توجيه الدعوة إلى كافة رؤساء الدول والحكومات الأفريقية للمشاركة في احتفالات مصر بتنصيب الرئيس المنتخب في ٨ يونيو ٢٠١٤، وقد وجه الدعوة الرئيس السابق المستشار عدلي منصور، وكذلك في مؤتمر دعم الاقتصاد المصري في شرم الشيخ مارس ٢٠١٥، وحفل افتتاح قناة السويس الجديدة في ٦ أغسطس ٢٠١٥، وتوجيه السفارات المصرية لبذل أقصى الجهد لتأمين مستوى عال من المشاركات من مختلف دول القارة.
- الدعوة لاستضافة العديد من الاجتماعات ودورات المؤتمرات التي تناقش قضايا التكامل الأفريقي وتعالج أزمات القارة، مثل جهود السفارة المصرية في كينيا لاستضافة الاجتماع الوزاري الثاني لبرنامج الأمم المتحدة

للبيئة UNEP، بعد استضافة نيروبي الاجتماع الأول في ٢٠١٥، واجتماعات لجنة رؤساء الدول والحكومات الأفريقية المعنية بالتغيرات المناخية CAHOSSC، (تسلم الرئيس السيسي رئاسة اللجنة من الرئيس التنزاني السابق على هامش قمة الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا في يناير ٢٠١٥)، وكذلك جهود السفارات المصرية لدعوة الدول الأعضاء في بحيرة فيكتوريا ومنطقة البحيرات العظمى للمشاركة في اللجنة التوجيهية Steering Committee لمشروع الربط الملاحي بين البحر المتوسط وبحيرة فيكتوريا([٥٨]).

- حرص الرئيس السيسي على حضور كافة القمم الأفريقية منذ توليه الرئاسة (قمة مالابو يونيو ٢٠١٤ / أديس أبابا يناير ٢٠١٥/ جوهانسبرج يونيو ٢٠١٥/ أديس أبابا يناير ٢٠١٦/ كيجالي يونيو ٢٠١٦....)

- حرص مصر على استضافة قمة التجمعات الإقليمية الأفريقية Tripartite Summit ([٥٩]) التي ضمت (الكوميسا / تجمع شرق أفريقيا / السادك) في مدينة شرم الشيخ في الفترة من ١٣ إلى ١٦ يونيو ٢٠١٥، من أجل مناقشة التكامل الاقتصادي والتجاري في القارة والتي صدر عنها إعلان شرم الشيخ لإنشاء منطقة تجارة حرة موحدة بين دول التجمعات الثلاثة([٦٠]). وحرص الرئيس السيسي على توجيه دعوات رسمية لرؤساء الدول الأفريقية للترحيب بهم في مصر وتأكيد استضافتهم بالتوازي مع الدعوة الرسمية التي تصدرها أمانة القمة والتي قام بتوجيهها الرئيس الزيمبابوي باعتباره رئيساً لقمة التجمعات الثلاثة، في حين أن مصر الدولة المضيفة.

- حرص الرئيس السيسي على إرسال مبعوثين خاصين عنه إلى عدد من رؤساء وملوك الدول الأفريقية لشرح الموقف المصري تجاه القضايا المشتركة وخاصة قضية مياه النيل وأزمة سد النهضة.

- إعلان الرئيس السيسي في كلمته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر ٢٠١٤، عن نية مصر الترشّح على مقعد مجلس الأمن غير الدائم

المخصص لإقليم شمال أفريقيا، وذلك لزيادة تمثيل القارة الأفريقية داخل مجلس الأمن والاستفادة من خبرات مصر الدبلوماسية وممثليها في عدد من لجان الأمم المتحدة وأجهزتها الفرعية لخدمة قضايا ومشاكل القارة.

(ب) وزارة الخارجية:

بالتوازي مع هذا، استمر تطوير دور وزارة الخارجية وأدائها خاصة فيما يتصل بالعمل الأفريقي، حيث تولّى العمل بالقطاع الأفريقي داخل الوزارة في هذه الفترة العديد من الكفاءات الدبلوماسية التي تجمع بين خبرة العمل في أفريقيا أو العمل في منظمات دولية مهمة (مثل السفير صبري مجدي صبري الذي تولى مساعد وزير الخارجية للشئون الأفريقية بعد خبرة عملية ٨ سنوات سفيراً لمصر لدى تنزانيا وأوغندا على الترتيب، وكذلك السفير محمد إدريس الذي عمل سفيراً لمصر لدى أثيوبيا والاتحاد الأفريقي قبل توليه مساعد الوزير للشئون الأفريقية، السفير محمد الحمزاوي الذي تولى نائب مساعد الوزير لشئون دول حوض النيل، ثم سفيراً لمصر لدى ساحل العاج وسبق له العمل نائباً للسفير في أوغندا أربع سنوات، السفير محمود نايل سفير نائب مساعد الوزير لشئون دول حوض النيل بعد أن عمل سفيراً لمصر في أريتريا، السفير مؤيد الضلعي الذي عمل سفيراً لمصر لدى جنوب السودان، ثم نائباً لمساعد الوزير للشئون السودانية، ثم سفيراً لمصر لدى زيمبابوي، السفير شريف عيسى سفير مصر الحالي لدى جنوب أفريقيا بعد أن عمل نائباً لمساعد الوزير لشئون مياه النيل، وعدد كبير من شباب الدبلوماسيين الذين خدموا في البعثات الدبلوماسية المصرية في دول القارة.

الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية EAPD :

أعلن الرئيس عبد الفتاح السيسي في كلمته أمام قمة الاتحاد الأفريقي في مالابو في يونيو ٢٠١٤، وأمام قادة الدول الأفريقية عن تحويل الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا التابع لوزارة الخارجية إلى كيان جديد أشمل

من خلال دمجه مع الصندوق المصري للتعاون مع دول الكومنولث تحت مُسمّى "الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية" والتي بدأت أعمالها فعلياً وفورياً بدءًا من ١ يوليو ٢٠١٤ بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء المصري رقم ٩٥٩ لسنة ٢٠١٤([٦١]).

وتسعى مصر من خلال الوكالة إلى تعظيم وتوسيع أوجه التعاون مع دول القارة الأفريقية وتقديم المساعدات والدعم الفني لها، ونقل الخبرات المصرية في مختلف المجالات، وتمثَّل الإسهام الأكبر خلال العامين الأولين لعمل الوكالة في تدريب المئات من أبناء الدول الأفريقية في مختلف المجالات خاصة مجالات الصحة والأمن والشرطة والاتصالات والزراعة والري والكهرباء. فضلاً عن تزويد العديد من دول القارة بعشرات الخبراء المصريين المتخصصين في مجالات الري والصحة والزراعة للعمل كخبراء لدى الجهات الحكومية في هذه الدول بتمويل كامل من الوكالة([٦٢]).

(٢) التعامل المصري مع ملف أزمة سد النهضة الأثيوبي.

بدأت فترة حكم الرئيس السيسي بدايةً نشطة فيما يتصلُ بأزمة سد النهضة الأثيوبي حيث تعقدت الأمور في ظل استمرار أثيوبيا في فرض أمر واقع شديد الخطورة والصعوبة على مصر ولا يمكن تجاوزه بسهولة([٦٣]). فقد تزامن مع تولّى الرئيس السيسي مع عودة مصر إلى الاتحاد الأفريقي، كما تم الترتيب جيداً لحضور الرئيس أول قمة أفريقية بعد تنصيبه بأيام قليلة، وترتيب عدد من اللقاءات مع كبار المسئولين الأفارقة على هامش القمة، أهمها لقاء الرئيس السيسي برئيس وزراء أثيوبيا هيلامريام ديسالين في العاصمة الغينية مالابو في ٢٧ يونيو ٢٠١٤، وقد صدر عن هذا اللقاء بينا مشترك كانت أهم بنوده كما يلي([٦٤]):-

١- محورية نهر النيل كمورد أساسي لحياة الشعب المصري، مع الإدراك المشترك لاحتياجات الشعب الأثيوبي للتنمية والتطور.

٢- التأكيد على الالتزام المتبادل بين البلدين بمبادئ التعاون والاحترام وحُسن الجوار واحترام القانون الدولي، وتحقيق المكاسب المشتركة في العلاقات الثنائية بين البلدين.

٣- التزام الحكومة الأثيوبية بتجنب أي ضرر مُحتمل من بناء سد النهضة على استخدامات مصر من مياه النيل.

٤- الاستئناف الفوري لعمل اللجنة الفنية حول سد النهضة بهدف تنفيذ توصيات لجنة الخبراء الدولية، واحترام نتائج الدراسات المُزمع إجراؤها خلال مراحل تنفيذ مشروع السد.

وقد بدأ استئناف هذه الاجتماعات التي كانت قد توقفت منذ يناير ٢٠١٤ وذلك في ٢٥ و ٢٦ أغسطس ٢٠١٤ بمدينة الخرطوم برئاسة وزراء المياه والري في الدول الثلاثة (أثيوبيا – السودان – مصر). وقد جرت مناقشة مختلف الأمور الخاصة بسد النهضة، وانتهى اللقاء باتفاق على أن تتم دراسة مشروع السد خلال ستة أشهر فقط كجدول زمني، يتم خلال الشهر الأول الاتفاق على اختيار مكتب استشاري دولي لفحص الوضع الفني للسد، والخمسة أشهر التالية مخصصة للدراسة الفنية([٦٥]). كما تمت الموافقة على تشكيل لجنة الخبراء الوطنيين من ١٢ عضواً بواقع أربعة أعضاء من كل دولة، على أنْ تقوم اللجنة بأربع مهام رئيسية هي([٦٦]):

١- تبادل الدراسات الوطنية بين الدول الثلاث، واستلام وتسليم الدراسات من الأطراف الثلاث رسمياً.

٢- اختيار المكتب الاستشاري الدولي الذي سيتولّى فحص حالة السد من الناحية الفنية.

٣- تزويد المكتب الاستشاري الدولي المُختار بالبيانات والدراسات بعد التوقيع عليها من اللجنة.

٤- متابعة تقارير المكتب الشهرية حتي ينتهي من دراسته.

وهنا يمكن إيراد عدد من الملاحظات من قراءة هذا الإعلان يمكن من خلالها استقراء ملامح سياسة الرئيس السيسي إزاء هذا الملف، منها:

أولاً: غلبت ملامح الطابع البرجماتي لسياسة الرئيس عبد الفتاح السيسي من خلال تعامله مع الأزمة، واتضح أنّه يُفضّلُ الخيار الدبلوماسي المدعوم مخابراتياً، على عكس توقعات العديد من أبناء الشعب المصري ووسائل الإعلام من أن الخلفية العسكرية للرئيس السيسي ستجعله أكثر ميلاً للخيار العسكري أو على الأقل التلويح به وهو ما لم يحدث، وذلك على عكس التصريح القوي لوزير الخارجية المصري السابق السفير نبيل فهمي الذي أطلقه على هامش مؤتمر أصدقاء ليبيا في إيطاليا بلهجة شديدة مؤكداً أنَّ على أثيوبيا "واجب احترام قواعد القانون الدولي الذي يكفل حق الشعب المصري في الدفاع عن أمنه القومي في حالة تهديده من أي خطر يحيق به"([٦٧]). وكانت فكرة التدخل العسكري قد طُرِحَت بشكلٍ قويَّ خلال الفترة السابق على تولّي الرئيس السيسي الحكم، وذلك في ظل ما تم رصده من تعنّت وتشدد الموقف الأثيوبي، وسارعت مصر في مارس ٢٠١٤ إلى تشكيل لجنة وطنية من الخبراء برئاسة الدكتور مفيد شهاب – أستاذ القانون الدولي العام في جامعة القاهرة والقيادي السابق في الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم قبل ثورة يناير ٢٠١١ – وانتهت اللجنة من إعداد تقرير خاص بالوضع، رصدت فيه التعنت الأثيوبي، وتم مناقشته داخل المجالس القومي المتخصصة، ومن ثم تمت الموافقة عليه بأغلبية أعضاء اللجنة، وذلك قبل إرساله إلى الرئيس عدلي منصور للموافقة عليه، إلاَّ أن التقرير لم يظهر ولم يتم استخدامه فيما بعد أو حتى تعميمه على السفارات المصرية المعنية([٦٨]). وبحسب الموقع الإلكتروني لصحيفة "المصريون" تضمّن التقرير توصيات برفع مستوى المفاوضات مع الجانب الأثيوبي إلى المستوى الرئاسي، بالإضافة إلى توصيات "بضرورة اتخاذ حل مناسب وقوي"، الأمر

الذي فُسِّرَ على أنه ربما يكون موافقة مبدئية من جهات مسئولة على استخدام الحل العسكري([٦٩]).

ثانياً: يبدو من هذا النهج الجديد أن القيادة المصرية الجديدة لديها رؤية للتعامل مع هذا الملف تتضمن في أحد جوانبها "تخلّياً" عن النهج التقليدي المصري الذي اعتمد لعقود طويلة على الالتزام والتمسك بقواعد القانون الدولي التقليدي الخاصة بتنظيم الأنهار الدولية وأبرزها ثلاثة مبادئ قانونية هامة شكّلت مجتمعةً مُجمل ومحور الموقف المصري قبل عهد الرئيس السيسي، وهي:

- **مبد الحقوق التاريخية المكتسبة لمصر في مياه نهر النيل([٧٠])**
- **مبدأ التوارث الدولي للمعاهدات وفقاً لمعاهدة فيينا لتوارث المعاهدات الدولية ١٩٧٨.**
- **مبدأ عدم الضرر.**

ثالثاً: استسلام مصر لسياسة الأمر الواقع التي فرضتها أثيوبيا بشروعها في بناء السد واستكمال إنشاءاته منذ وضع حجر الأساس في أبريل ٢٠١١، والتفكير في طرق سلمية فاعلة للتعامل مع هذا التحدي الجديد، ويبينُ ذلك من البند الخاص باحترام نتائج الدراسات المزمع إجراؤها خلال مراحل تنفيذ مشروع السد، مما يعني عملياً "تحوّلاً" في الموقف المصري من رفض بناء السد أو على الأقل التمسك بحقها في توقف أثيوبيا عن إجراء أية إنشاءات حتى يتم الانتهاء من الدراسات الفنية الخاصة بتقييم آثار السد ومخاطره على الحقوق المصرية في مياه النيل، إلى القبول بإنشاء السد والتفاوض حول بعض المسائل الفنية الخاصة بالسعة التخزينية أو فترة الملء أو دراسة تخفيف وتقليل المخاطر المحتملة والتي أكدتها العديد من الدراسات المتخصصة([٧١]) بما فيها تقرير لجنة الخبراء الدوليين الذي صدر في مايو ٢٠١٣، ويعتبر أول وثيقة موقعة من جانب اثنين من الخبراء الأثيوبيين بالإضافة إلى أربعة خبراء دوليين محايدين

وخبيرين من السودان تتحدثُ عن مخاطر السد على مصر وتطالب بوقف الإنشاءات واستكمال الدراسات حوله، وكذا الدراسة المصرية التي أعدتها لجنة الخبراء المصريين برئاسة الدكتور مفيد شهاب.

رابعاً: وعليه، فقد وجّه الرئيس السيسي بتركيز وتكثيف الجهود المصرية لحل أزمة سدد النهضة وفق نهج تفاوضي جديد وشامل مع كل من أثيوبيا والسودان، وقد حاول الرئيس السيسي استخدام كافة الأوراق للوفاء بعهده أثناء حملته الانتخابية بالعمل على إيجاد حل لورطة سد النهضة وتراكماتها، واتخذ في سبيل ذلك الخطوات التالية:-

١- محاولة مد جسور الثقة والتعاون مع كل من السودان وأثيوبيا، وتوجيه الوزارات والسفارات بتكثيف أنشطتها وتعاونها من خلال البرامج الفنية وعقد مذكرات تفاهم والدخول في شراكات في كل مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كلتا الدولتين.

٢- استغلال حالة التقارب الشديدة والعلاقات المتميزة بين مصر ودول الخليج العربية وبالأخص السعودية والإمارات والكويت لممارسة الضغوط على أثيوبيا نظراً لوجود استثمارات ضخمة لهذه الدول في مجال الزراعة تحديداً في أثيوبيا مما يجعل علاقاتها بالمسئولين الأثيوبيين على مستوى يسمح لها بالوساطة من أجل النظر في الطلب المصري لتقليل السعة التخزينية للسد، إلاَ أن هذه الجهود اصطدمت بالتعنت الأثيوبي.

٣- في أغسطس ٢٠١٤، اعترف وزير الموارد المائية والري المصري بصعوبة الوضع في التفاوض في ظل التعنت الأثيوبي (ملاحظة أنها الجولة الأولى منذ يناير ٢٠١٤ بعد قرار استئناف المفاوضات في أعقاب لقاء ملابو في يونيو ٢٠١٤)، حيث أكد د. حسام مغازي([٧٢]) أنّ مصر لا تعارض بناء السد، وأنَّ المشكلة ليست في حجم السد، ولكنْ في نية أثيوبيا من بناء سدود أخرى على النيل، وقال إن هناك تأثيرات سلبية على مصر جرّاء بناء السد

بتصميمه الحالي، مشيراً إلى أن الدراسات التي أجرتها وزارة الري المصرية أكدت "أن هناك تأثيرات على بحيرة ناصر تتمثل في اختفاء أنواع من الأسماك والطيور المهاجرة التي تعيش على ضفاف النيل والبحيرة، خلال الخمس سنوات الأولى من ملء السد"([٧٣]).

٤- بعد التعنت الذي واجهه المفاوض المصري في اجتماعات الخرطوم (أغسطس ٢٠١٤)، تعلّقت الآمال بزيارة الرئيس السيسي إلى أثيوبيا لحضور قمة الاتحاد الأفريقي في أواخر يناير ٢٠١٥، والتي استبقها الرئيس بزيارة إلى الصين في ديسمبر ٢٠١٤ لبحث التعاون الثنائي بين مصر والصين من ناحية، وبحث قضية سد النهضة من ناحية أخرى نظراً للدور المهم الذي تقوم به الصين في تمويل وإنشاء السد في إطار استراتيجيتها في أفريقيا وخاصة مع أثيوبيا ودول شرق أفريقيا والقرن الأفريقي، حيث تملك الصين استثمارات ضخمة في أثيوبيا وعلاقات قوية تمكنها من القيام بدور لصالح مصر إنْ رغبت في ذلك، حيث تعتبر الصين شريكاً استراتيجياً للصين وقامت بتمويل وإنشاء ستة سدود أثيوبية من قبل. وفي هذا الإطار، طلب الرئيس السيسي من وزارة الخارجية من خلال السفارة المصرية في تنزانيا إجراء اتصال هاتفي مع الرئيس التنزاني الذي كان متواجداً في زيارة رسمية للصين في التوقيت ذاته، باعتبار تنزانيا إحدى دول حوض النيل التي لم تكن قد صدقت حتى هذه اللحظة على اتفاقية عنتيبي، كما بحث الرئيس المصري مع نظيره التنزاني في الصين آليات تنفيذ الوعد التنزاني في فبراير ٢٠١٤ بالدعوة لاجتماع غير رسمي لوزراء خارجية مياه دول حوض النيل في مدينة أروشا التنزانية لبحث الشواغل المصرية.

وكان من المفترض حسب اتفاق اجتماع الخرطوم في أغسطس ٢٠١٤، أن يتم اختيار مكتب استشاري من بين ترشيحات الدول الثلاث في يناير ٢٠١٥ ليقدم عرضه المالي، على أن يكون أول اجتماع للجنة الثلاثية في الخرطوم في

الأسبوع الأول من يناير ٢٠١٥، ويكون التعاقد مع المكتب الاستشاري المختص بتقييم السد بعد اسبوعين من اجتمع الخرطوم في أديس أبابا- أي قبيل انعقاد القمة الأفريقية أواخر يناير ٢٠١٥.

(٣) توقيع اتفاق إعلان المبادئ في مارس ٢٠١٥ وبداية مرحلة جديدة من الصراع.

لم تنجح جهود الرئيس السيسي خلال ستة أشهر في حكمه في إثناء أثيوبيا عن موقفها المتعنّت إزاء قضية سد النهضة، ولم تُفلح كافة إجراءات بناء الثقة ولا استراتيجية التفاوض المُربح للجميع التي اعتمدتها مصر، حيث سبقت زيارة الرئيس السيسي لأثيوبيا لحضور القمة الأفريقية في يناير ٢٠١٥ تكثيفاً لزيارات وزيري الخارجية والري المصريين لأديس أبابا لطمأنة الجانب الأثيوبي وتعزيز بناء الثقة في ٤ و ٢١ سبتمبر ٢٠١٤ على التوالي، في أعقاب فشل جولة الخرطوم (أغسطس ٢٠١٤)، على الرغم من إظهار مصر – بل وإفراطها – في إظهار حسن النوايا وبناء الثقة وتعزيز مبدأ الكل رابح – win win situation الذي عبّر عنها وزير الخارجية السيد سامح شكري خلال زيارته في ٤ سبتمبر ٢٠١٤.

وقد اكتنف الموقف المصري حالةٌ من الغموض والتعتيم كشفت فيما بعد عن تأزم الموقف المصري بوضوح إزاء تعنت أثيوبيا غير المُبرّر، حتى فوجئت الأوساط المصرية بقيام الرئيس السيسي بالتوقيع على اتفاق إعلان المبادئ مع الرئيس السوداني ورئيس الوزراء الأثيوبي بمدينة الخرطوم في ٢٣ مارس ٢٠١٥ ([٧٤])، على الرغم من تفُهُّم الخلفيات والسياق الذي تم فيه توقيع الاتفاق حيث كانت مصر في موقف لا تُحسدُ عليه نتيجة تراكمات الماضي، ونجاح أثيوبيا في استغلال الموقف لفرض أمر واقع واستنفاد مزيد من الوقت والجهد المصريين، حتى تتم مخططها وتصل بإنشاءات السد إلى نسبة تجعل

مصرَ مُضطرةً للإذعان للمخطط الأثيوبي في ضوء استحالة إيقاف بناء السد، ونجاح أثيوبيا في خلق بيئة دولية وإقليمية مؤيدة لها وضاغطة على مصر، لتنفيذ مخططها وإحداث تحوُّل في موازين القوى الإقليمية – في إطار إقليم حوض نهر النيل – لصالح أثيوبيا([٧٥])، وتحويل الهيمنة الهيدروليكية في حوض النهر إلى هيمنة هيدروبوليتكية([٧٦]).

يمكن للدراسة هنا أن تعرض لأهم بنود هذا الاتفاق (إعلان المبادئ) ثم أبرز الاتجاهات بشأن دلالاته وتأثيره على الموقف المصري ومن ثمَّ سياسة مصر الخارجية إزاء هذا الملف، ثم رؤية تقييمية لهذا الإعلان في سياق السياسة المصرية تجاه القضية وانعكاساتها على المصالح المصرية في هذا الصدد.

(أ) **أبرز بنود** الاتفاق: بدايةً جاء الاتفاق الذي تم توقيعه في العاصمة السودانية الخرطوم في ٢٣ مارس ٢٠١٥ مكوناً من ديباجة من فقرتين ومتن يتضمن عشرة مبادئ أكدت الفقرة الثانية من الديباجة على أنَّ الدول الثلاثة قد "ألزمت نفسها بهذه المبادئ بشأن سد النهضة". وحسب قراءة الباحث عادل نبهان(٧٧) يمكن إجمال هذه المبادئ في مجموعتين: **الأولى**؛ مبادئ قانونية عامة: مثل مبدأ التعاون المشترك وحسن النوايا والتفهم للاحتياجات المشتركة، بالإضافة إلى مبادئ التكامل الإقليمي والتنمية والاستدامة، ثم مبدأ الاستخدام المنصف والمناسب، وفيه أورد الاتفاق العديد من المؤشرات الاسترشادية الواردة في قواعد هلسنكي لعام ١٩٦٦، وكذلك اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بالأنهار الدولية لعام ١٩٩٧. **والمجموعة الثانية**: مبادئ تتعلّق بسد النهضة بصفةٍ خاصة، وفيها تحدثت الوثيقة عن مبدأ عدم التسبب في ضرر ذي شأن، وهو أخطر هذه المبادئ التي تظهر فيها بوضوح تأثير المفاوض الأثيوبي باعتباره تم صياغته وفقاً للرؤية الأثيوبية - سيتم تناول هذا الرأي لاحقاً عند تقييم الموقف المصري – فضلاً عن تحديد الإعلان لبعض الإجراءات الخاصة

في حالة حدوث مثل هذا النوع من الضرر من خلال التنسيق مع الدولة المتضررة لمنع أو تخفيف الضرر ومناقشة مسألة التعويض إنْ أمكن. أيضاً مبدأ بناء الثقة، وكذا إعطاء الأولوية لدولتي المصب (مصر والسودان) في شراء الطاقة المولدة من السد، كما أكدت الوثيقة على مبدأ تبادل المعلومات والبيانات المطلوبة لإجراء الدراسات المشتركة حول السد بما يعزز الشفافية بين الدول الثلاث، وكذا المبدأ الخاص بأمان السد من خلال تنفيذ التوصيات الخاصة بلجنة الخبراء الدوليين، كما ذكرت الوثيقة مبدأً هاماً خاص بعملية الملء الأول وإدارة السد، وفيه أكدت الوثيقة على تنفيذ توصيات اللجنة الدولية حول تلك المراحل المختلفة، وأنْ تقوم الدول الثلاث باستخدام المخرجات النهائية للدراسات المشتركة التي سيتم إجراؤها والواردة في تقرير اللجنة الدولية من أجل وضع الخطوط الاسترشادية الخاصة بتلك المراحل والسيناريوهات المختلفة حول قواعدها بالتوازي مع عملية بناء السد(٧٨). وفي نهاية الوثيقة وضعت آلية خاصة بتسوية النزاع حول ما قد ينشأ عن تفسيرها أو تطبيقها من خلافات تبدأ من التشاور والتفاوض ثم طلب بالإجماع للتوفيق أو الوساطة أو إحالة الأمر إلى مستوى القمة لرؤساء دول أو حكومات الدول الثلاثة.

(ب) الاتجاهات المختلفة بشأن توقيع اتفاق إعلان المبادئ.

على الرغم مما يراه بعض الباحثين من أنَّ اتفاق إعلان المبادئ هو بمثابة "إعلان نوايا" أو في أفضل الأحوال "إطار حاكم لعملية التفاوض"([٧٩]) أو بتعبير آخرين عبارة عن "وثيقة اتفاق إطاري خاص بمبادئ عامة وليس اتفاقاً ينشئُ إجراءات مفصلة تُوَثّق لالتزامات وحقوق واضحة على كافة أطرافها...." ([٨٠])، إلاَّ أنَّ هذا الإعلان مثّل مفاجأة لدى البعض وصدمة لدى آخرين في حين رحب به عدد لا بأس به من المراقبين والباحثين، وهكذا برزت عدة اتجاهات فيما يتعلق بتوقيع مصر على هذا الإعلان، نورد بعضها فيما يلي:-

الاتجاه الأول: يؤيد أنصاره الاتفاق باعتباره "خطوة مهمة على طريق بناء الثقة بين مصر وأثيوبيا"، ويعطي فرصة لإعادة النظر في اتفاقية عنتيبي، ويستندُ هذا الاتجاه إلى أنَّ الاتفاق تضمّن النص وللمرة الأولى على آلية لتسوية النزاعات بين مصر وأثيوبيا من خلال الأدوات التي نص عليها القانون الدولي، مثل التشاور والتفاوض والوساطة والتوفيق. ويرى أنصار هذا الاتجاه أنَّ قبول أثيوبيا بذلك يعكس قدراً كبيراً من الثقة والشفافية في العلاقة مع مصر مقارنة بما كانت عليه قبل ذلك.

كما يرى هذا الاتجاه أنَّ من إيجابياته تأكيده على مبدأي تبادل المعلومات والبيانات بين الدول الثلاث ضماناً للشفافية، فضلاً عن تأكيده على التنسيق المشترك بين الدول الثلاثة في عمليات تشغيل السدود القائمة على النهر في هذه الدول الثلاثة، ويقلل أنصار هذا الرأي من تأثير إصرار أثيوبيا على استخدام لفظ "احترام النتائج" بدلاً من إلزامية النتائج على اعتبار أنَّ التعهد باحترام النتائج هو في حد ذاته التزام بقبول النتائج.

الاتجاه الثاني: يذهب هذا الاتجاه إلى أن الاتفاق لا يعالج النقطة محل الخلاف الرئيسية بين أثيوبيا ومصر والمتعلقة بتحديد السعة التخزينية للسد في ظل عدم انتهاء الدراسات والمفاوضات حول التفاصيل الفنية، كما يدعم هذا الاتجاه وجهة نظره بخلوّ الإعلان من أية إشارة واضحة إلى حقوق مصر في حصتها المائية من إيرادات النهر مما يظل عامل قلق بالنسبة لمصر في ضوء تصريحات وزير المياه الأثيوبي بأنَّ الاتفاق "سياسي" وليس "فني" فضلاً عن أنّ الإعلان تضمن اعترافاً صريحاً ومكتوباً بالسد، مما يرفع الحرج مستقبلاً عن أثيوبيا في حالة عدم التزامها بشرط الإخطار المسبق الذي كانت تتمسك به مصر تاريخياً.

والدراسة تتفق - إلى حدٍ كبير - مع هذا الرأي باعتبار نصوص الاتفاق تمثُّل انتصاراً لوجهة النظر الأثيوبية، وتتضمن – فضلاً عن الاعتراف

المصري بالأمر الواقع – تخلّياً عن ثوابت الموقف المصري وأبرزها شرط الإخطار المسبق حال القيام بأية مشروعات، مما يجعل الموقف المصري الرافض حتى الآن لاتفاقية عنتيبي وخاصة البند ١٤/ب الخاص بالأمن المائي، وكذا شرط الإخطار المُسبق يبدو متناقضاً، كما أنّه يفتح الباب سريعاً لرفع الحرج عن مؤسسات وجهات التمويل الدولية التي أعلنت صراحةً في اتصالاتٍ دبلوماسية مع مصر أنَّ توقيع الاتفاق يعني موافقةً مصريةً على إنشاء السد وتمويله، ولا يمكن فهم الموقف المصري بغير هذا المعنى.

الاتجاه الثالث: يري هذا الرأي – الرافض – أنَّ جوهر الاتفاق ومحصلته النهائية تصب في صالح الجانب الأثيوبي وحده. وأنَّ التوقيع عليها مثَّل اعترافاً حقيقياً وصريحاً بالسد وبسعته التخزينية التي فرضتها أثيوبيا (٧٤ مليار م٣)، كما يرى أنَّ النص على مبدأ السيادة في الإعلان يعدُّ خطراً لأنه يُمكّن أثيوبيا مستقبلاً من إنشاء سدود أخرى بنفس الطريق تحت شعار سيادتها الوطنية على مواردها المائية.

ويدعم هذا الاتجاه رؤيته استناداً إلى الخبرة والمواقف الأثيوبية التي اعتمدت استراتيجية "استهلاك الوقت" وإطالة أمد المفاوضات لاستنزاف طاقة المفاوض المصري لكسب مزيد من الوقت وفرض أمر واقع جديد على الأرض في ظل المراوغات الأثيوبية منذ صدور تقرير اللجنة الدولية للخبراء التي انتهت من أعمالها في مايو ٢٠١٣.

كما يرى أنصار هذا الاتجاه أنَّ المبادئ التي تضمنها الإعلان جاءت عامة وفضفاضة، مما يمكن لكل طرف تفسيرها لمصلحته، وهو ما يُعدُّ – وفقاً لهذا الرأي – تنازلاً كلياً وشاملاً وبدون أي مقابل أو مبرر منطقي من جانب مصر، وأنَّ المُضيّ فيه يمثل تفريطاً في حقوق مر المائية، ويعطي الفرصة لأثيوبيا لفرض سيطرتها على النيل الأزرق. ([٨١])

الاتجاه الرابع: يقوم هذا الاتجاه على الرؤية القانونية لإعلان المبادئ باعتبار أن الإعلان يُعدُّ بمثابة إطار عام للتعاون والتنمية بين الدول الثلاثة الموقعة عليه استناداً إلى نص المادة الأولى منه التي أشارت إلى مبدأ التعاون سواء باعتباره أساساً للتفاهم المشترك وحسن النوايا والمكاسب للجميع ومبادئ القانون الدولي، أو باعتباره أساساً لتفهُّم الاحتياجات المائية لدول المنابع والمصب بمختلف مناحيها.

ويدعم أنصار هذا الاتجاه رأيهم بالرد على الانتقاد الموجّه إلى مدى إلزامية الإعلان، وأنّ نصوصه لم ترق إلى الصيغة الإلزامية، بأنّ الفقه القانوني قد استقر على أنّه في حين يثور نزاع قانوني حول تفسير الاتفاقات الدولية، فإنَّ العبرة ليست بالألفاظ وظاهرها ولكن العبرة بمقاصد الدول الأطراف وما انصرفت إليه إرادتها في الاتفاق أثناء عملية التفاوض.

الاتجاه الخامس: يقف هذا الاتجاه موقفاً وسطاً، وذلك استناداً إلى تحليل إيجابيات وسلبيات الاتفاق، ومحاولة المواءمة السياسية في ظل السياق السياسي والاقتصادي والاجتماعي في الحالة المصرية، وتحوّل موازين القوى في النظام الإقليمي لنهر النيل في غير صالح مصر.

<u>وعلى ذلك يرى هذا الاتجاه الآتي:-</u>

١- باعتبار أنَّ الخلاف حول سد النهضة الأثيوبي هو أحد صور الصراع المائي في حوض النيل، فإنَّ صدور اتفاق خاص بتوفيق الأوضاع القانونية لذلك الخلاف تعدُّ في ذاته نقطةً هامة في تاريخ النزاع المائي في الحوض بأكمله([٨٢]).

٢- أنَّ الوثيقة ليست اعترافاً مصرياً بالسد كما يُشاع، فالحقيقة – وفقاً لهؤلاء – أنَّ مصر اعترفت بالسد كأمر واقع منذ بدء تشييده وحتى الدخول في اللجنة الدولية لتقييم آثاره والتي تشكلت في ٢٠١٢، وبالتالي فتوقيع مثل هذا الاتفاق إنما هو استكمال للأمر الواقع الذي فرضته أثيوبيا مع وصول نسبة

الإنشاءات به إلى ٥٠% من حجم إنشاءات السد([٨٣]). وهنا تجدر الإشارة إلى أنَّ عدداً من الباحثين المتخصصين اعتبر هذا من أكبر الأخطاء التي وقعت فيها الإدارة المصرية لملف الأزمة في حين أصرت أثيوبيا عند تشكيل اللجنة الدولية للخبراء في عام ٢٠١٢ على اعتبار سد النهضة هو "***سد تحت الإنشاء***" وإصرار الجانب الأثيوبي على رفض الصياغة المصرية المقترحة "***سد مُزمع إنشاؤه***"([٨٤]) وذلك ضمن أخطاء مصرية عديدة أخرى في إدارة هذا الملف([٨٥]).

٣- أنَّ الاتفاق لم يتعرّض بشيء تجاه الاتفاقات التاريخية الخاصة بعامي ١٩٢٩ و ١٩٥٩ والتي تعتبر محل اعتراض من أثيوبيا، وبالتالي تأثيرها على مسار التفاوض القانوني بشأن اتفاق عنتبي لم يحدث تأثيراً جوهرياً في الوصول إلى تسوية أهم نقاط الخلاف القانونية في النزاع، كما يرى أنَّ مبدأ الانتفاع المنصف والمناسب الذي أورده الإعلان من إيجابيات الاتفاق.

٤- أنَّ المبادئ التي شملها الاتفاق تعد في مجملها تعزيزاً لموقف أثيوبيا التفاوضي المتزامن مع عملية إنشاء السد، ما يجعل الخلاف حول مبدأ الإخطار المسبق حول المشاريع المُزمع إنشاؤها مستقبلاً يخضع لموازين التوافق السياسي.

٥- وسياسياً، يرى هذا الاتجاه أنَّ توقيع الاتفاق كان ضرورةً اِضطُرَ الرئيس عبد الفتاح السيسي لتحمل مسئوليتها والقبول بها نتيجة للإخفاق المصري في إدارة الملف منذ عهد مبارك([٨٦]).

(ج) رؤية تقييمة لإعلان المبادئ في إطار السياسة الخارجية المصرية تجاه قضية مياه النيل:

تقوم هذه الرؤية على تحليل اتفاق إعلان المبادئ وقراءته في ضوء المبادئ العامة للموقف المصري تجاه قضية المياه بوجهٍ عام والتي شكلت إطاراً للموقف المصري تاريخياً من ناحية، والتطورات والمستجدات السياسية على الساحتين الداخلية والإقليمية التي شكلت بيئة ومناخاً حاضناً للموقف المصري

الحالي تجاه هذه القضية وتطوراتها. ومن ثمَّ أهمية وضرورة تقديم قراءة لوثيقة إعلان المبادئ في ضوء السياق الحاكم لعملية التفاوض منذ بداية عملية بناء السد باعتبارها عمليةً مستمرةً، وكذا باعتبار أنَّ الاتفاق هو حلقة في سلسلة من حلقات التفاوض التي لا تزال مُمتدة([٨٧]) مع تأكيدنا على أنَّ الإعلان هو اتفاق قانوني ينتج آثاره القانونية في مواجهة أطرافه، ويمثل نوعاً وشكلاً من المعاهدات الدولية مكتملة الأركان متى اكتملت الإجراءات القانونية الخاصة بالتصديق والإيداع.

أولاً: ضرورة إدراك توازنات اللحظة التاريخية التي تم فيها توقيع الاتفاق، والسياق الحاكم لعملية التفاوض من حيث ضعف الوضع الداخلي المصري، ومن ثمَّ وجد المفاوض المصري نفسه في حالة تفاوض مستمرة وطويلة لصالح أثيوبيا تستنزف بها الجهود والوقت لتحويل موازين القوى الإقليمية في حوض النيل لصالحها.

ثانياً: يرتبط بما سبق، حقيقة استبعاد لجوء مصر للتحركات الخشنة، فضلاً عن اللجوء للقوة لمعالجة هذه الأزمة، لما تنطوي عليه من مخاطرة كبيرة نتيجة عوامل عديدة أبرزها عدم ملائمة البيئة الإقليمية والدولية التي هيأتها أثيوبيا وشحذتها ضد مصر، بإيهام العالم بأنَّها في حالة تفاوض سياسي مع مصر، والتسويق لحقها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إضافةً إلى نجاح أثيوبيا في نسج شبكة مصالح وعلاقات إقليمية ودولية قوية ومهمة حيث قدّمت نفسها للغرب والولايات المتحدة على أنها حليف استراتيجي لا يمكن الاستغناء عنه في إطار الاستراتيجية الأمريكية لأمن أفريقيا وخاصة منطقتي القرن الأفريقي وشرق القارة، وقضايا القرصنة ومحاربة الإرهاب في الصومال وغيرها. هذا فضلاً عما يتحمله الجيش المصري من أعباء حربه ضد الإرهاب في سيناء، وأولويات مواجهة التطرف الديني في ليبيا وغيرها من المهام الثقيلة، ومن ثمَّ لم يتبق للسياسة المصرية من خيار سوى القبول بالتفاوض ووفقاً للنهج الذي

نجحت أثيوبيا في فرضه اقتباساً من النهج الإسرائيلي المعتمد على استهلاك مزيد من الوقت حتى يتم فرض أمر واقع على الأرض يصعب تغييره، وبالتالي استمرار التفاوض إلى مالا نهاية، ودون نتائج حقيقية للطرف المصري، والدوران في حلقة مفرغة من اللقاءات والجولات.

ثالثاً: في ضوء ما سبق، وما قد يبدو أنه "سياق ضاغط" أُضطُرَ معه صانع القرار المصري للقبول به في إطار عملية بناء الثقة مع الجانب الأثيوبي، وفرضته الظروف المحيطة عليه فرضاً يجعل القبول المصري بإعلان المبادئ منطقياً في ظل هذه المعطيات، وتعامل النهج المصري الجديد على تأمين الحد الأدنى من الحقوق المصرية في ضوء عدم نجاح تحركات الرئيس السيسي واستخدام أوراق الضغط الممكنة نجاحاً ملموساً في تحويل الموقف الأثيوبي المتعنت (خاصة الوساطة السعودية والكويتية للضغط على مسئولين أثيوبيين بالتجاوب مع المطالب المصرية المشروعة بتخفيض السعة التخزينية للسد أو زيادة عدد سنوات الملء.....)، ومن ثمَّ ألجأت الضرورة صانع السياسة الخارجية المصرية للقبول به، ومع الاعتراف والإقرار بأنَّ القيادة الحالية تعالج أخطاء وتراكمات سابقة لم تكن سبباً فيها، إلاَّ أن القبول بالإعلان المشار إليه في صيغته وصورته الحالية يكشف عن استسلام المفاوض المصري أمام التعنت الأثيوبي دون الحصول على أية ضمانات تحفظ الحقوق المصرية، ومن ثم التخلّي عن العديد من الفرص التي كان من الممكن استثمارها للضغط على الجانب الأثيوبي لتغيير موقفه المتشدد إزاء بعض المطالب المصرية المشروعة، والحصول على ضمانات كافية إذا ما أُحْسِنَ استثمارها.

رابعاً: تكشف صياغة بنود الاتفاق عن تفوّق واضح للمفاوض الأثيوبي على حساب المفاوض المصري الذي قدّم تنازلاتٍ دون مبرر واضح أو ضرورةٍ مُلحّة، حيث من المعروف أنَّ عملية التفاوض هي مباراة بذاتها، صحيح أنها تتأثر بالسياق والمناخ التي تجرى فيه من حيث تأثير موازيين

القوى فيها، إلاَّ أن القبول بهذه الصياغات التي تضرب ثوابت الموقف المصري من قضية مياه النيل عامةً وسد النهضة تحديداً لهو أمرٌ مُستغرب.

ويمكننا هنا الإشارة تحديداً إلى عدد من النصوص ذات الدلالات الخطيرة التي أصرّ الجانب الأثيوبي عليها وقبل بها الجانب المصري، وهي:-

- **<u>مبدأ عدم التسبب في ضررٍ ذي شأن</u>**

إنَّ صياغة هذا المبدأ على هذا النحو تمثل انتصاراً لوجهة النظر الأثيوبية حتى ف المباراة القانونية التي كان لمصر تفوّق واضح تاريخياً، إذْ تختلف هذه الصياغة كُليةً عن مبدأ "عدم الضرر" Principle Of NO Harmالمعروف في القانون الدولي بوصفه أحد أركان الفعل الموجب للمسئولية الدولية المستقر في الفقه والعمل الدوليين، وباعتبار أنَّ إحداث الضرر أحد موجبات ترتيب المسئولية الدولية في مواجهة شخص القانون الدولي المُتسبب في الضرر(٨٨)، ومن ثمَّ فالصياغة التي اعتمدها الإعلان تنسف حق مصر في الاحتجاج بهذا المبدأ القانوني العام الذي مثّل – تاريخياً – أحد أركان الموقف المصري المتمسك بالحقوق المكتسبة في مياه النيل، ولصياغته على هذا النحو دلالات خطيرة أبرزها منح أثيوبيا السلطة التقديرية في تقدير حجم الضرر الذي يمكن أن يلحق بمصر، وبالتالي تعطيل المبدأ العام الواسع المُطلق بعدم إلحاق الضرر No Harm أيّاً كان شكله وحجمه ومداه، والدخول في مسألة خلافية حول ما إذا كان الضرر ذا شأنٍ Significant Harm وفتح الباب واسعاً أمام أثيوبيا في حال حدوث الضرر للاحتجاج بأنه ضرر عادي غير ذي شأن Non-Significant.

فضلاً عمّا أورده نص الاتفاق من عبارات غامضة وغير دقيقة عن التنسيق مع الدولة المتضررة لاتخاذ إجراءات تخفيف أو منع هذا الضرر، ومناقشة مسألة التعويض كلما كان ذلك مناسباً، وهو ما يعني بالنسبة لمصر الخروج من

مظلة حماية المبدأ العام الواسع إلى مبدأ خاص ضيق يخضع لتفسيرات وتأويلات وفقاً لقاعدة الخاص يقيد العام.

- **مبدأ التعاون في الملْء الأول وإدارة السد:**

جاءت صياغة هذا المبدأ في صالح الجانب الأثيوبي في المقام الأول، وقد تم اختيار الألفاظ المُستخدمة بعناية فائقة لترَتّب دلالات معينة ومقصودة، تفضي في النهاية إلى انتزاع اعتراف مكتوب رسمي من جانب مصر بالسد كأمر واقع ومشروع تحت الإنشاء، وهو استمرار للنهج الأثيوبي الذي أصرَّ عند تشكيل لجنة الخبراء الدوليين في ٢٠١٢ على تضمين نص "سد تحت الإنشاء" بدلاً من "سد مزمع إنشاؤه"([٨٩]) ومن أبرز هذه العبارات "بالتوازي مع عملية بناء السد" مما يعني تخلّياً مصرياً عن المطالبة بإيقاف الإنشاءات بالسد لحين التزام أثيوبيا بتوصيات لجنة الخبراء الدوليين، والتي تكشف الصياغة عن نوايا أثيوبيا في عدم الالتزام بها، إذْ حرصت على وضع لفظ "احترام المخرجات النهائية للتقرير الختامي للجنة الثلاثية للخبراء....." وكان من الأولى أنْ يصر المفاوض المصري على استخدام "إلزامية النتائج وليس احترامها" خاصةً وأن البيان الصادر عن لقاء الرئيس عبد الفتاح السيسي مع رئيس وزراء أثيوبيا على هامش قمة ملابو في يونيو ٢٠١٤، نص على "التزام الحكومة الأثيوبية بتجنّب أي ضرر محتمل من بناء سد النهضة على استخدامات مصر من مياه النيل".

- **مبدأ أمان السد:**

جاء تحت هذا البند أن "الدول الثلاث تُقدّر الجهود التي بذلتها أثيوبيا حتى الآن لتنفيذ توصيات لجنة الخبراء الدوليين المتعلقة بأمان السد، في حين أنَّ أثيوبيا لم تلتزم بأي من هذه التوصيات الخاصة بإجراءات الأمان والسلامة ولا استكمال الدراسات الفنية، في حين يشكو الجانب المصري من التعنت الأثيوبي في هذا الصدد، فكيف تم النص على تقدير مصر للجهود الأثيوبية؟.

- **مبدأ السيادة والسلامة الإقليمية:**

تكشفُ صياغة هذا المبدأ، والحرص الأثيوبي على تضمينه ضمن بنود الاتفاق – على الرغم من أنه مما هو معلوم بالضرورة وفقاً لقواعد القانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة – فضلاً عن التطورات في سلوك أثيوبيا خلال العام التالي على توقيع الاتفاق واستمرار تعنتها بقيامها في ٢٥ ديسمبر ٢٠١٥ بالاحتفال بإعادة مجرى النيل الأزرق، وقبل يوم واحد من اجتماع اللجنة السداسية التي تضم وزراء خارجية ومياه الدول الثلاث في الخرطوم، يكشف هذا عن النوايا السلبية لأثيوبيا ومقاصدها من وضع هذا النص لتفسيره لاحقاً وفقاً لرؤيتها القائمة على السيادة المطلقة على النهر، ومن ثمَّ استمرار تحركاتها التي تتسم بالانفرادية والأحادية دون التنسيق مع مصر والسودان بالمخالفة لبنود الإعلان ذاته، وكذلك بالتالي تعطيل "شرط الإخطار المسبق" الذي لا تعتقد أثيوبيا في وجوب إعماله قبل تنفيذ مشروعاتها على روافد النهر، وتصر على حقها المطلق في التصرف في جزء النهر الواقع في أراضيها دون الرجوع إلى مصر أو أية دولة أخرى من دول الحوض إيماناً منها بنظرية "الاختصاص الإقليمي المطلق" والتي تعرف أيضاً بنظرية هارمون([٩٠]). وهو ما يعززه السلوك الأثيوبي اللاحق بالاحتفال بإعادة مجرى النيل الأزرق في ٢٥ ديسمبر ٢٠١٥، ضاربةً بالاتفاق عرض الحائط، وكذا إعلانها نيتها إقامة مشروعات سدود أخرى.

ووفقاً للتحليل السابق، فإنه يمكن القول إجمالاً أنَّ الاتفاق في صورته الحالية قد أضرَّ بمصر أكثر مما أفادها، استناداً إلى الاستنتاجات الآتية:

(١) تضييع العديد من الفرص التي كان من الممكن استغلالها لكشف النوايا الأثيوبية السلبية وموقفها المتعنت وغير المتعاون.

(٢) الإضرار بالموقف القانوني المصري، وضرب ثوابته، وأبرزها "مبدأ عد الضرر" و "شرط الإخطار المُسبق" الذي تجاوزته أثيوبيا بالحديث عن السيادة المطلقة.

(٣) إظهار التناقض في الموقف المصري عند الحديث عن استمرار رفض مصر لاتفاقية عنتيبي والمطالبة بمراجعتها والتمسك بشرط الإخطار المُسبق فيها، ومن ثمَّ عدم منطقية ومعقولية الدفع المصري بأنَّ الاتفاق تنصرفُ آثاره القانونية فقط إلى مسألة سد النهضة دون تأثيره على الموقف المصري الرافض لاتفاقية عنتيبي، وهو ما لم تقبل به بعض دول حوض النيل وتجاوزته بالتصديق على الاتفاقية (حالة تنزانيا).

(٤) أنَّ الحديث عن عدم امتداد الآثار القانونية لاتفاق إعلان المبادئ على الاتفاقية الإطارية CFA واقتصاره فقط على مسألة سد النهضة الأثيوبي، وهو الموقف المصري الرسمي، كما تبناه عدد من الباحثين المصريين([٩١])، هو قولٌ مردود عليه بأنَّ النص في الاتفاق على مبدأ السيادة كما تراه أثيوبيا وتتبناه، بالإضافة إلى السلوك الأثيوبي اللاحق على توقيع الاتفاق وخلال ما يزيد على العام ونصف، يكشف – وبحق – عن تناقض في الموقف المصري ربما غاب عن ذهب المفاوض المصري هذا الاقتراب الشامل بأنَّ هذا النص يعني تخلياً مصرياً ضمنياً عن شرط الإخطار المُسبق، ومن ثمَّ يكون منطقياً ما يردده البعض سواء في دول حوض النيل المؤيدة للرؤية الأثيوبية بخصوص اتفاق عنتيبي أو المانحين الدوليين مِنْ أنه إذا كانت مصر قد قبلت بالتنازل عن هذا الشرط في اتفاقها المشار إليه مع أثيوبيا والسودان في إطار تعاقدي ثلاثي، فلماذا تُصرُّ عليه في إطار الاتفاق المتعدد (الاتفاقية الإطارية CFA) مما أعطى سبباً إضافياً لباقي دول الحوض لتمسكها بموقفها من الاتفاقية ومطالبة مصر بمراجعة موقفها، أسوة بمراجعة/ التراجع عن موقفها إزاء أثيوبيا، وهو ما جددته هذه الدول في اجتماعات المجلس الوزاري

لدول حوض النيل وآخرها اجتماعات دار السلام (تنزانيا) في يوليو ٢٠١٦، والتي شارك فيها وزير الموارد المائية والري المصري، حيث سبق لمصر تعليق مشاركاتها في هذه الاجتماعات قبل أن تعود للمشاركة في فبراير ٢٠١٥ في الخرطوم في إطار إثبات حسن النوايا المصرية بناء الثقة مع باقي دول الحوض.

(د) النهج المصري بعد توقيع اتفاق إعلان المبادئ:

يرى عدد من الخبراء المصريين أن استئناف الاجتماعات لوزراء المياه للدول الثلاثة في الخرطوم في ٢٥ و ٢٦ أغسطس ٢٠١٤ كان على حساب سلسة من التنازلات المصرية، حيث شارك الوزير المصري في هذا الاجتماع، وبحسب هذا الرأي فقد تنازل الوزير المصري الجديد في هذا الاجتماع عن "شرط وجود خبراء دوليين في اللجنة الثلاثية والقبول بالصيغة الأثيوبية لتكون لجنة خبراء وطنيين من الدول الثلاث"، كما تنازل عن إسناد الدراسات الإنشائية للسد إلى خبير استشاري دولي واكتفى بتعهّد أثيوبيا بمراجعة الدراسات بنفسها بالأخذ في الاعتبار ملاحظات اللجنة الثلاثية الدولية، لتكون أثيوبيا الخصم والحكم في آنٍ واحد([٩٢]) كما أصدر الوزير المصري تصريحاتٍ مطمئنة للشعب المصري مُعلناً أنه قد توصل إلى خارطة طريق الانتهاء من دراسات السد في ستة أشهر تنتهي في مارس ٢٠١٥. واستمر هذا النهج في اجتماع أديس أبابا (سبتمبر ٢٠١٤) ثم اجتماع القاهرة (أكتوبر ٢٠١٤)، ثمَّ حدث خلاف بين الدول الثلاثة بشأن فترة إعداد الدراسات، فقد أصرت أثيوبيا على إطالة الأمد ومنح المكاتب الاستشارية فترة عام كامل لاستكمال دراسات السد، في حين أصرت مصر على التمسك بالخريطة الزمنية ومدتها ستة أشهر، وعلى إثر ذلك توقفت اجتماعات اللجنة الثلاثية لمدة ثلاثة أشهر أخرى،([٩٣]) ثم تحركت المياه فجأة في أعقاب اجتماع بين وزيري الري المصري والأثيوبي على هامش اجتماعات الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا في يناير ٢٠١٥، وإذا بالوزير

المصري يُعلن تراجعاً وتنازلاً جديداً عن الموقف المصري، وأنَّ هناك موافقة مصرية على مدّ فترة الدراسة لعام كامل([٩٤]).

وفي أعقاب توقيع الاتفاق وقيام الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي بزيارة أثيوبيا وإلقاء خطاب حسن النوايا وبناء الثقة أمام البرلمان الأثيوبي تحدّث فيه عن حق أثيوبيا في التنمية وحق مصر في التنمية والحياة([٩٥]) حدد الاتفاق فترة خمسة عشر شهراً لإجراء الدراسات والاتفاق على نتائجها، وتم استئناف اجتماعات اللجنة الثلاثية في ٩ أبريل ٢٠١٥ في الخرطوم تم الاتفاق فيه على اختيار مكتب فرنسي وآخر هولندي، لكنْ سرعان ما ظهر الخلاف حول توزيع المهام على المكتبين انسحب على إثرها المكتب الهولندي رافضاً تهميشه، وهكذا تم استدراج المفاوض المصري من جديد في حلقة مفرغة من استهلاك الوقت، واستمرت المفاوضات حتى نوفمبر ٢٠١٥ دون الاتفاق أو التعاقد مع مكتب استشاري، كل هذا وأثيوبيا لم تتوقف يوماً أو ساعة عن العمل في استكمال الإنشاءات الخاصة بالسد.

وإزاء هذا الموقف المتأزم، تدخل الرئيس السيسي شخصياً وقام بإشراك وزير الخارجية لدعم وزير الري في مفاوضات اللجنة الثلاثية، واجتمع وزراء خارجية ومياه الدول الثلاث (الاجتماع السداسي) في ١١ ديسمبر ٢٠١٥، وكان الهدف من الاجتماع التعاقد مع مكتب استشاري للقيام بدراسات تأثيرات السد على دولتي المصب، والاتفاق مع أثيوبيا على آلية لضمان عدم البدء في ملء السد حتى الانتهاء من الدراسات والتوافق حول نتائجها تطبيقاً لما جاء في البن الخامس من إعلان المبادئ، لكنَّ هذا الاجتماع باء بالفشل، وتم الاتفاق على اجتماع سداسي آخر بعد أسبوعين في الخرطوم.

فاجأت أثيوبيا الجميع يوم ٢٦ ديسمبر ٢٠١٥ – أي قبل الاجتماع الجديد بيوم واحد – بالاحتفال بإعادة النيل الأزرق إلى مجراه الطبيعي وأعلنت البدء في التجهيزات اللازمة لافتتاح المرحلة الأولى من السد وتوليد الكهرباء مع

بداية موسم الفيضان القادم في يوليو ٢٠١٦. ولا يدري أحد لماذا لم تعلن مصر مقاطعة الاجتماعات احتجاجاً على هذا الإجراء الأحادي ومخالفة أثيوبيا كافة بنود الاتفاق الثلاثي الخاصة بالتعاون والتشاور والتنسيق وحسن النوايا وغيرها؟، فانعقد الاجتماع السداسي في الخرطوم في ٢٧ ديسمبر ٢٠١٥([٩٦])، وتم الاتفاق على اختيار شركتين فرنسيتين (بي آر إل) و (أرتيليا) لإجراء الدراسات الخاصة بالسد على أن يتم التعاقد معها خلال فبراير ٢٠١٦([٩٧])، واستمر التعنت الأثيوبي في عدم الاستجابة وإبداء أي قدر من المرونة أو التعاون بحسن نية حيث رفضت أثيوبيا الطلب المصري مجدداً بتأجيل البدء في تخزين المياه لملء السد حتى الانتهاء من الدراسات، وأعلن وزير المياه الأثيوبي مُتحدّياً :"أنَّ أعمال بناء السد مستمرة وأنَّ ملء السد جزء من أعمال بنائه وسيتم وفق الجدول الزمني الموضوع"([٩٨]).

(هـ) ملاحظات حول النهج المصري في التعامل مع أزمة سد النهضة:

١- اتسم النهج المصري في التعامل مع أزمة سد النهضة الأثيوبي بالإفراط في إظهار حسن النية والتعاون على أساس المصالح المشتركة ومبدأ الكل رابح Win - Win Situation وإجراءات بناء وتعزيز الثقة مع الجانب الأثيوبي([٩٩]) في مقابل مزيد من التعنت والتشدد من الجانب الأثيوبي وعدم إبداء أي قدر من المرونة والتعاون وفقاً لهذه الأسس، حتى بعد توقيع اتفاق إعلان المبادئ في مارس ٢٠١٥. وقد كان هذا الحرص من الجانب المصري على الدعم المفتوح للحوار والمباحثات واستمرارها سبباً في امتلاك أثيوبيا زمام المبادرة والتحكم في أجندة المحادثات إلى حدٍ كبير، خاصةً بعد نجاح أثيوبيا في استمالة الموقف السوداني تماماً([١٠٠]).

٢- يمكن إرجاع وتفسير عدم نجاح المفاوض المصري في بمواجهة الموقف الأثيوبي المتعنّت والسوداني الذي بات داعماً له إلى مجموعة من العوامل تتحملها القيادات المصرية المتتالية منذ عهد حسني مبارك بشكل مباشر، فضلاً عن تزايد

الطموح الأثيوبي في لعب أدوار إقليمية تزيد من دورها وثقلها في القارة، وتعظّم استفادتها من الاستثمارات الدولية وفرص التنمية، وهو ما يرتبط برؤية أشمل للتنافس المصري الأثيوبي بتحويل موازين القوى الإقليمية على وجه التحديد في إقليم حوض نهر النيل والقرن الأفريقي وشرق القارة، وفرض الهيمنة الأثيوبية في هذه الأقاليم المهمة في إطار استراتيجيات الدول الكبرى لتقديم نفسها باعتبارها "مفتاحاً للحل" في القضايا الإقليمية المختلفة وأبرزها القرصنة في الصومال، الأمن في منطقة القرن الأفريقي وجيبوتي ومضيق باب المندب، وجنوب السودان، وتخطيط أثيوبيا لاستثمار الصراع في حوض نهر النيل لتحويل الهيمنة الهيدروليكية التي تتيحها لها عوامل الطبوغرافيا إلى هيمنة هيدروبوليتيكة على حساب الدور المصري التاريخي خاصة في الصومال والسودان جنوباً وشمالاً([١٠١]).

٣- على الرغم من حرص الرئيس السيسي على تدشين توجُه جديد يحكم عملية التفاوض بشأن سد النهضة منذ وصوله إلى الحكم في يونيو ٢٠١٤، ارتبط بصفةٍ أساسية بالتأكيد على هوية مصر الأفريقية وزيادة الاهتمام بقضايا القارة في بعدها الإقليمي والدولي، وهو ما بدا في كافة خطابات الرئيس السيسي، كما شهد الخطاب الرسمي المصري ربطاً واضحاً بين الأمن المائي وقضية التنمية كإطار للتعاون وليس الصراع، إلاَّ أنه يمكن القول في ضوء تحليل السلوك الأثيوبي إزاء هذه الأزمة بأنَّ منهاج النفس الطويل والصبر الذي تبنّته مصر في عهد الرئيس السيسي لإدارة ملف التفاوض في هذه الأزمة لم تعُد صالحةً نظراً لتحوّل عامل الوقت إلى عامل ضاغط على المفاوض المصري في ظل استكمال ما يزيد من ٥٠% من إنشاءات السد، وهو ما يتطلب إعادة التحديد الدقيق لأولويات المفاوض المصري، والعمل على الاكتفاء بالمرحلة الأولى للسد (الخاصة بتخزين ١٤ مليار متر مكعب من المياه) لحين استكمال الدراسات من خلال الضغط المباشر على أثيوبيا.

٤- غياب الرؤية الشاملة لمعالجة قضية مياه النيل ضمن مفهوم أشمل للأمن القومي المصري وحماية المصالح المصرية، فلازالت الجهود مبعثرة، وطريقة الإدارة تتسم – إلى حدٍ ما – بالعشوائية في كل أبعاد ومكونات الملف بدايةً من الجهة أو المؤسسة المسئولة عن ملف المياه، وهو ما ظهر جلياً في نصوص إعلان المبادئ الثلاثي، وأسلوب صياغته التي تكشف عن تنازلات مصرية وتراجعاً عن المواقف الثابتة السابقة. والذي مثّل من وجهة نظر بعض المُحللين "اعترافاً واقعياً" من الجانب المصري بتحول موازين القوى في حوض النيل لصالح أثيوبيا، وأنها الدولة الأكثر تأثيراً وليس مصر([١٠٢]).

٥- وأخيراً؛ فإنَّ التحول في الموقف السوداني مؤخراً، وانضمام السودان إلى صف أثيوبيا ودعمها لإنشاء سد النهضة الأثيوبي قد صعّب من مهمة المفاوض المصري حول هذه القضية، وضيّق من نطاق الخيارات أمام صانع القرار المصري في هذا الملف الحيوي. وهو دليل أخر على برجماتية النظام السوداني وحزب المؤتمر الوطني الحاكم في الخرطوم الذي يرى مصالحه في الاستفادة من السد الأثيوبي فيما يتعلق باحتياجات السودان المتزايدة من الكهرباء وزراعة مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية – لأسباب وعوامل اقتصادية يغيب عنها البعد الأيدولوجي للنظام السوداني – عقب خسارة احتياطات نفطية ضخمة نتيجة انفصال جنوب السودان في يوليو ٢٠١١([١٠٣]).

المراجع والهوامش:

[1] – د. زكي البحيري، "**مصر ومشكلة مياه النيل: أزمة سد النهضة**"، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٦)، ص ص ٤٣٣ –٤٣٥

[2] – بلال عبد الله، "الثورات العربية وأثر البعد الشعبي على السياسة الخارجية: مصر نموذجاً"، **ملف الأهرام الاستراتيجي**، العدد ٢٠١٥، نوفمبر ٢٠١٢، ص ص ١٣١–١٣٢

٣– د. ناصيف يوسف حتي، "**النظرية في العلاقات الدولية**"، (دار الكتاب العربي، د.ت) ، ص ص ٤٧–٥٨.

٤– د.أحمد عبد الونيس شتا، "**محاضرات في النظم الدبلوماسية والقنصلية**"، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٥/٢٠٠٦).

[5]- جمال حمدان، **"تعدد الأبعاد والجوانب"**، (القاهرة: مكتبة مدبولي، بدون تاريخ)، ص ص ١٥، ١٦.

[6]– **المرجع السابق ذاته**، ص ٣٢٣

[7]– حيث نصت المادة الأولى من دستور ٢٠١٢ على أن: "***جمهورية مصر العربية دولة مستقلة ذات سيادة، موحدة لا تقبل التجزئة، ونظامها ديمقراطي، والشعب المصري جزء من الأمتين العربية والإسلامية، ويعتز بانتمائه لحوض النيل والقارة الأفريقية، وبامتداده الأسيوي، ويشارك بإيجابية في الحضارة الإنسانية***".

في حين نص دستور ٢٠١٤، على أنَّ :"***مصر دولة ذات سيادة، موحدة لا تقبل التجزئة، ولا يُنزل عن شيء منها، نظامها جمهوري ديمقراطي، يقوم على أساس المواطنة وسيادة القانون، الشعب المصري جزء من الأمة العربية يعمل على تكاملها ووحدتها، ومصر جزء من العالم الإسلامي، تنتمي إلى القارة الأفريقية، وتعتز بامتدادها الأسيوي وتسهم في بناء الحضارة***".

[8] – Riham Bahi, "Egypt as a Leading Nation: Regional Imperatives and Domestic Constraints" in J. Braveboy- Wanger (ed.), ***Diplomatic Strategies of Nations in the Global South***", Palgrave Macmillan, 2016, p.158

[9]– د. محمد سالمان، "نحو بناء نموذج للسياسة الخارجية المصرية بعد الثورة"، في هالة مصطفى ود. محمد شوقي (محررين)، "**إدارة مستقبل مصر: رؤى لقضايا سياسية واقتصادية**"، أعمال المؤتمر السنوي الأول لكلية الاقتصاد، القاهرة ٣١ مارس – ١ أبريل ٢٠١٢، (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠١٢).، ص ص ٦٢–٦٤

[10]– نبيل فهمي، "نحو سياسة خارجية مصرية فعالة"، **السياسة الدولية**، العدد ١٨٧، يناير ٢٠١٢، ص ٤٧

[11] – هناك العديد من الدراسات التي تناولت السياسة المائية في حوض نهر النيل the Hydro politics of the Nile لعل أهمها وأكثرها شمولاً:

د. محمد سالمان طايع، "**مصر وأزمة مياه النيل: آفاق الصراع والتعاون**"، (القاهرة: دار الشروق، ٢٠١٢).

Simon A. Mason, "***From Conflict to Cooperation in the Nile Basin***", Zurich, ETH Zurich, 2004.

[١٢] – د. نادر نور الدين، "العلاقات والاتفاقيات التاريخية بين مصر ودول حوض النيل"، **الملف المصري**، العدد ٢٠، أبريل ٢٠١٦، ص٩

[١٣]– الموقع الرسمي للمبادرة على الانترنت WWW.NBI,NET حيث تم التوقيع على المبادرة بالأحرف الأولى في فبراير ١٩٩٩ وتم تفعيلها في مايو من العام نفسه. وللمزيد حول المبادرة، انظر: د. زكي البحيري، مصر ومشكلة مياه النيل....."، **مرجع سابق**، ص ٣٧٣، ود. محمد سالمان طايع، "**مصر وأزمة مياه النيل: آفاق الصراع والتعاون**"، (القاهرة: دار الشروق، ٢٠١٢)، ص ص

[١٤]– أحمد أبو الغيط، "**شهادتي: السياسة الخارجية المصرية ٢٠٠٤– ٢٠١١**"، **(القاهرة: نهضة مصر، الطبعة الأولى، ٢٠١٣)**، ص ص ٢٥٨

[١٥]– حيث شهد عام ٢٠٠٩ عقد اجتماعين لوزراء خارجية دول حوض النيل، في كينشاسا (مايو) والإسكندرية(يوليو) (اجتماع طارئ)، وطلبت مصر النص صراحة على ضرورة التشاور والإخطار المسبق حفاظاً على حصتها وحقوقها التاريخية المكتسبة في مياه النيل.

[١٦] – للمزيد حول هذا المبدأ وتطبيقاته على حوض نهر النيل، انظر: د. هالة أحمد الرشيدي، "**الحقوق المكتسبة في القانون الدولي: دراسة نظرية مع التطبيق على حقوق مصر في مياه النيل**"، (القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠١٤).

[١٧] – د. زكي البحيري، مصر ومشكلة مياه النيل....."، **مرجع سابق**، ص ص ٣٩٣ – ٤٢٥

[١٨] – **موقع أفريقيا اليوم**، "مصر تطلق مبادرة للتنمية في دول حوض النيل"، بتاريخ ١١ يناير ٢٠١٢، على الرابط

https://goo.gl/mPDrQ2

وتجدر الإشارة إلى أنَّ "المنتدى الدولي الأول للبحث العلمي بجامعة القاهرة" الذي انعقد خلال الفترة من ١١ إلى ١٣ ديسمبر ٢٠١٢، قد ناقش قضايا التنمية في حوض النيل، في إطار دور الجامعة لإيجاد حلول خلاقة بالإضافة إلى جهود الدولة، وقد تضمن المنتدى محاضرة رئيسية بعنوان، "خصائص التنمية في دول حوض النيل من خلال مبادرة الخارجية المصرية"، خبر منشور بتاريخ ٥ ديسمبر ٢٠١٢ على موقع جامعة القاهرة على الرابط

https://cu.edu.eg/ar/Cairo-University-News-1504.html

[١٩] – **موقع عالم الزراعة**، "وزير الري يبدأ جولة بحوض النيل تتناول المبادرة المصرية للتنمية"، بتاريخ ١٠ يونيو ٢٠١٢، على الرابط

http://agricultureegypt.com/NewsDetails.aspx?CatID=0330af7f-da97-4203-9924-70bf744afdfe&ID=3c1f590d-f2e4-482f-8538-86475765974e#.V8bYO9R97IU

[٢٠] – الأهرام ٢٠١١/٩/١

[٢١] – الأهرام ١٣ مايو ٢٠١١

[٢٢] – الشروق الجديد، ٢٠١١/٧/١٢

[٢٣] – صحيفة الأسبوع ٢٠١١/٤/١١.

[٢٤] – راجع تصريحات السفير المصري في أديس أبابا في الشروق ٢٠١١/٧/١٢، والسفير الأثيوبي بالقاهرة في الشروق ٢٠١١/٥/١٧.

[٢٥] – المصري اليوم، ٢٠١١/٩/١٨

[٢٦] – الأهرام ٢٠١١/٩/١٧

[٢٧] – المصري اليوم ٢٠١١/٩/١٨

[٢٨] – الأهرام ٢٠١١/٩/١٨

[٢٩] – الأهرام ٢٠١١/٩/١٨

[٣٠] – الأهرام ٢٠١١/٩/١٨

[٣١] – يجب هنا أن نفرّق جيداً بين اللجنة الثلاثية ((الدولية))) التي تشكلت في ٢٠١٢ وبدأت عملها في مايو ٢٠١٢ بناءاً على اقتراح رئيس الوزراء المصري حينها الدكتور عصام شرف، وبين اللجنة الثلاثية (((الوطنية))) التي تشكلت في عام ٢٠١٤، حيث أنَّ الأولى تكونت من عشرة خبراء بينهم ٤ خبراء دوليين، واثنين عن كل دولة من الدول الثلاثة مصر والسودان وأثيوبيا، وانتهت من تقريرها في مايو ٢٠١٣ ووقعه الأعضاء العشرة، وهي تعد أحدث وثيقة وقع عليها ممثلو أثيوبيا بالإضافة لممثلي السودان والخبراء الدوليين وتحفظ حقوق مصر فيما يتعلق بالأمور الخاصة بسد النهضة الأثيوبي، أما اللجنة الثانية فكل خبرائها من الخبراء الوطنيين بدول الحوض الشرقي الثلاثة، وذلك لرفض أثيوبيا وجود خبراء دوليين بعدما أدركت خطورة ذلك عليها وكشفها في تقرير اللجنة الأولى.

[٣٢] – التقرير متاح على موقع منظمة الأنهار الدولية International Rivers على الرابط
file:///C:/Users/zamzam/Downloads/Documents/international_panel_of_experts_for_ethiopian_renaissance_dam-_final_report_1.pdf

[٣٣] – أجرت صحيفة أخبار اليوم المصرية تحقيقاً مهماً عن التقرير في عددها الصادر السبت ١٩ ديسمبر ٢٠١٥ تحت عنوان " تقرير دولي يكشف سر مماطلة أثيوبيا في الدراسات الفنية للسد"، مشيرةً إلى أنَّ التقرير هو دراسة علمية شاملة عن مخاطر السد، ومتسائلة لماذا غاب عن جلسات المفاوضات ولم يُعلن عنه رسمياً.

انظر: ربهام عبد الوهاب، "تقرير دولي يكشف سر مماطلة أثيوبيا في الدراسات الفنية للسد"، **صحيفة أخبار اليوم**، ٢٠١٥/١٢/١٩.

[٣٤] – من أشهر الأمثلة التي نجحت فيها الدبلوماسية الشعبية المصرية في أعقاب ثورة يناير قيام وفد الدبلوماسية الشعبية المكون من برلمانيين وشخصيات عامة دينية ومدنية بزيارة إلى المملكة العربية

السعودية لتهدئة الأزمة التي نشبت بين البلدين في أعقاب المظاهرات أمام السفارة السعودية بالقاهرة وقيام المملكة بسحب سفيرها وإغلاق مقاراتها الدبلوماسية في مصر، حيث لعب الوفد الشعبي المصري دوراً مهما في نزع فتيل الأزمة وعودة السفير السعودي، (تجدر الإشارة إلى أن الوفد ضم عددا من رموز جماعة الإخوان المسلمين التي كانت تستحوذ أغلبية مقاعد البرلمان المصري في ذلك التوقيت، وعلى رأسهم رئيس مجلس الشعب الدكتور/ محمد سعد الكتاتني، وكذلك رموز التيار السلفي مثل: الشيخ محمد حسان بالإضافة إلى عدد من الشخصيات العامة غير المنتمية للتيار الإسلامي مثل السيد حمدين صباحي زعيم التيار الشعبي والمرشح السابق لرئاسة الجمهورية).

[٣٥] – بلال عبد الله، "الثورات العربية وأثر البعد الشعبي على السياسة الخارجية....."، **مرجع سابق**، ص ١٣٢

[٣٦] – د. ياسمين فاروق، "السياسة الخارجية في الدستور الجديد"، **صحيفة الشروق**، ٢٠١٢/٩/٨

[٣٧] – **المرجع السابق ذاته.**

[38] – Fazzur Rahman Suddiqui, **Changing Contours of Egypt's Foreign Policy in the Aftermath of Uprising**, Indian Council Of World Affairs, 8 September, 2016. p. 5-6

[٣٩] – أعلن رئيس الوزراء المصري في كلمته أمام مجلس الشورى المصري أنَّ أثيوبيا قامت بخطوة استباقية قبل صدور تقرير اللجنة الدولية النهائي بأيام بالإعلان عن تحويل مجرى النيل الأزرق في خطوة أحادية ومُستغربة من الجانب المصري.

[٤٠] – نص بيان رئيس الوزراء المصري في ١٠ يونيو ٢٠١٣ بشأن سد النهضة، على الرابط، https://www.youtube.com/watch?v=4QXxWy0ziXU

وكذلك **موقع سكاى نيوز عربية**، بتاريخ ١٠ يونيو ٢٠١٣، على الرابط https://goo.gl/Pxk2zd (أخر دخول ٢ مارس ٢٠١٧).

[٤١] – **الأهرام** ٢٠١٤/٥/١١

[٤٢] – حضر الاجتماع ممثلون عن الجبهة الوطنية للتغيير التي تشكلت من التيارات السياسية المدنية لتوحيد صفوف المعارضة في مواجهة حكم الإخوان المسلمين كما حضرها عدد من الشخصيات العامة والأكاديميين، في قصر الاتحادية بحضور رئيس الجمهورية ومستشاريه، ظهر يوم الاثنين ٣ يونيو ٢٠١٣.

[٤٣] – المصري اليوم ٢٠١٣/٦/٢٠

[٤٤] – الشروق ٢٠١٣/٦/٢٣.

[٤٥] – سيد عمر أبو زيد، "نحو سياسة خارجية لمصر تضمن أمنها وتحقق مصالحها"، **صحيفة الشروق**، ٢٠١٢/٩/١.

[٤٦] – **المرجع السابق ذاته.**

[٤٧] – يُشار هنا إلى واقعة إدعاء نائبة مندوب كينيا في اجتماعات برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP في العاصمة الكينية نيروبي في مايو ٢٠١٦، حيث ادعت قيام رئيس الوفد المصري بسب الأفارقة بألفاظ وعبارات عنصرية باللغة العربية.

[٤٨] – راجع الملحق الأول للدراسة.

[٤٩] – بيان الدكتور هشام قنديل رئيس مجلس الوزراء الأسبق أمام مجلس الشورى المصري في ١٠ يونيو ٢٠١٣.

[٥٠] – **صحيفة الأهرام**، "تقرير لجنة الخبراء الدولية: سد النهضة يؤثر على حصة مصر من المياه"، بتاريخ ٢٨ أبريل ٢٠١٤، على الرابط
http://www.ahram.org.eg/News/11167/25/279970/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D9%84%D9%89/%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D9%84%D8%AC%D9%86%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9%D8%B3%D9%80%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%87%D8%B6%D8%A9-%D9%8A%D8%A4%D8%AB%D8%B1-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%AD%D8%B5%D8%A9-.aspx

[٥١] – يمكن هنا الاستفادة من جهود عدد من الباحثين المتخصصين في الشأن الأفريقي في معهد البحوث والدراسات الأفريقية بجامعة القاهرة، وخاصة دراسة الباحثة إيمان عبد العظيم سيد أحمد عن "الهوية الفرعونية لمصر ....."، وهي دراسة أعدتها الباحثة للحصول على درجة الماجستير في النظم السياسية الأفريقية وبها تأصيل علمي لهذه المسألة يمكن الاستفادة منها وطرحها في هذا السياق. انظر: إيمان عبد العظيم سيد أحمد، "الهوية الفرعونية لمصر: دراسة في فكر الشيخ أنت جوب"، **رسالة ماجستير**، (القاهرة: معهد البحوث الأفريقية، ٢٠١٦).

[٥٢] – لقاء "غير رسمي" مع النائب/ موسى أذان، نائب رئيس لجنة الشئون الخارجية بالبرلمان التنزاني في إحدى المناسبات الاجتماعية والتي ذكر فيها البرلماني التنزاني وجهة نظره الرافضة للموقف المصري، مُبرّراً التعنت ضد مصر بقله إنَّ مصر لا تشارك مع الدول الأفريقية حتى في الحفاظ على النظام البيئي للنهر. وتساءل عن جهود مصر في تنمية موارد النهر وتعاونها مع دول الحوض الأخرى في هذا الخصوص.

[٥٣] – في هذا الصدد يُشار إلى استمرار تقديم الحكومة المصرية للمنح الدراسية والتدريبية لدول الحوض حتى في أعقاب المواقف المتشددة مثل أثيوبيا، أو قيام برلماناتها الوطنية بالتصديق على اتفاقية عنتيبي مثل " تنزانيا" في ٢٦ مارس ٢٠١٥، بل كان يحدث أحياناً زيادة هذه المنح وتنويعها في سبيل إظهار مزيد من التعاون وحسن النوايا من الجانب المصري مع التأكيد على أنَّ الروابط بين مصر وأشقائها الأفارقة متعددة ولا تتوقف عند مياه النيل فقط.

[٥٤] – للمزيد حول الموقف المصري والمبادئ القانونية التي ارتكز إليها، انظر: د. محمد سالمان طايع، "**مصر وأزمة مياه النيل: آفاق الصراع والتعاون**"، (القاهرة: دار الشروق، ط١، ٢٠١٢)، ص ٣٢٤ وما بعدها.

وللتفصيل فيما يتعلق بالحقوق التاريخية المكتسبة لمصر في مياه النيل: انظر: د. هالة أحمد الرشيدي، "**الحقوق المكتسبة في القانون الدولي: دراسة نظرية مع التطبيق على حقوق مصر في مياه النيل**"، (القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠١٤).

[٥٥] – د. إيمان أحمد رجب، "السياسة الخارجية المصرية تجاه الصراعات الإقليمية والحاجة إلى إعادة تموضع"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد ٢٠٥، يوليو ٢٠١٦، ص١٤

[٥٦] – التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠١٣/٢٠١٤، مرجع سابق، ص ص ٤٦٨ – ٤٦٩

[٥٧] – للمزيد انظر: أحمد عسكر، "التوجه نحو الجنوب: التحركات المصرية في منظمة الاتحاد الأفريقي"، **الملف المصري**، العدد ١٠، يونيو ٢٠١٥، ص ٢٣

[٥٨] – **هو عبارة عن** مشروع لتحويل نهر النيل إلى خط ملاحي يربط البحر المتوسط وبحيرة فيكتوريا في منابع النيل، وهو المشروع الذي تم اعتماده من قبل رؤساء الدول في القمة الأفريقية يناير ٢٠١٣، واعتبار مصر هي المسئول الأول عنه، وتبناه البنك الأفريقي للتنمية و٦ من دول حوض النيل إلى جانب مصر. إلا أن المشروع مثار جدل واسع .وتتولى مصر التنسيق بين الدول المشاركة في المشروع من خلال وزاراتي الري والنقل، ويقتصر دور وزارة الخارجية في هذا الصدد على التنسيق والقيام بدور حلقة الوصل أو القناة لتبليغ الدعوات والتنسيق مع الوزارات المناظرة في الدول الأفريقية.

للمزيد، انظر: **موقع الاقتصادي**، "تدشين مشروع الربط الملاحي بين بحيرة فيكتوريا والبحر المتوسط"، بتاريخ ٢٠ أكتوبر ٢٠١٤، على الرابط

https://eg.aliqtisadi.com/469836-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D8%AA%D8%B1%D8%A8%D8%B7-%D8%A8%D8%AD%D9%8A%D8%B1%D8%A9-%D9%81%D9%83%D8%AA%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%B1-/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D9%88%D8%B3%D8%B7

كذلك انظر: موقع قناة النيل للأخبار، بتاريخ ١٩ أكتوبر ٢٠١٤، على الرابط

http://www.nile.eg/%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D8%AA%D8%B3%D8%AA%D8%B9%D8%AF-%D9%84%D9%84%D8%B1%D8%A8%D8%B7-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%84%D8%A7%D8%AD%D9%89-%D9%85%D8%B9-5-%D9%85%D9%86-%D8%AF%D9%88%D9%84-%D8%AD%D9%88%D8%B6-%D8%A7

[٥٩] – فعاليات القمة على **موقع الهيئة العامة للاستعلامات**، متاح على الرابط

http://www.us.sis.gov.eg/Ar/Templates/Articles/tmpArticles.aspx?CatID=6872#.V8djGVt97IU

صحيفة الوطن، بتاريخ ٨ مايو ٢٠١٥، على الرابط
http://www.elwatannews.com/news/details/725398
موقع بي بي سي العربية، بتاريخ ٧ يونيو ٢٠١٥. على الرابط
http://www.bbc.com/arabic/business/2015/06/150607_egypt_three_african_blocs_meeting

[٦٠] – **موقع سكاي نيوز عربية**، "٢٦ دولة أفريقية توقع اتفاقية للتجارة الحرة"، بتاريخ ١٠ يونيو ٢٠١٦، على الرابط
http://www.skynewsarabia.com/web/article/751771/26-%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%95%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D9%82%D8%B9%D8%AA-%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%A9

[٦١] – **الموقع الرسمي لوزارة الخارجية المصرية**، على الرابط:
http://www.mfa.gov.eg/Arabic/EDA/about/Pages/default.aspx

[٦٢] – **المرجع السابق ذاته.**

[٦٣] – للمزيد حول سياسات الأمر الواقع التي مارستها أثيوبيا وتحليل السلوك الهيدروبولتيكي لأثيوبيا حيال الأزمة، وسعيها لفرض الهيمنة الهيدروبولتيكية على النظام الإقليمي لحوض نهر النيل، انظر: د. محمد سالمان طايع، "مشروع سد النهضة الأثيوبي من منظور هيدروبولتيكي"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد ٢٠٤، أبريل ٢٠١٦، ص ص ٣٦ – ٤٤، وكذلك انظر: د. محمد سالمان طايع، "سد النهضة وتأثيره على الأمن المائي المصري: دراسة من منظور الجيوبوليتيكس"، في د. أحمد السيد الزاملي وآخرين (محررين)، "**ندوة قضية مياه النيل**"، (جامعة القاهرة: كلية الآداب، قسم الجغرافيا، مارس ٢٠١٤)، ص ص ٢٣١–٢٨٥

[٦٤] – **المصري اليوم**، "قراءة في وثائق ومعاهدات حوض النيل...صراع الحاضر ومخاطر المستقبل"، بتاريخ ٤ أكتوبر ٢٠١٤.

[٦٥] – المصري اليوم، **المرجع السابق ذاته.**

[٦٦] – **المرجع السابق ذاته.**

[٦٧] – حوار الوزير نبيل فهمي مع الإعلامي جمال عنايت على هامش المؤتمر الخاص بأصدقاء ليبيا في روما، بتاريخ ٧ مارس ٢٠١٤، راجع: **المصري اليوم**، "مصر تحذر أثيوبيا: ردنا سيكون حاسم وفي الوقت الذي نحدده"، متاح على الرابط
http://www.almasryalyoum.com/news/details/406532

[٦٨] – **صحيفة المصريون**، "أسرار التقرير المهمل في أدراج الرئاسة عن سد النهضة"، بتاريخ ٥ يناير ٢٠١٥، متاح على الرابط:

www.almesryoon.com

[٦٩] – **المرجع السابق ذاته.**

[٧٠] – للمزيد حول هذا المبدأ وتطبيقاته على الحالة المصرية، انظر : د. هالة أحمد الرشيدي، "**الحقوق المكتسبة في القانون الدولي: دراسة نظرية مع التطبيق على حقوق مصر في مياه النيل**"، (القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠١٤).

[٧١] – للمزيد عن هذه المخاطر على قطاعات التنمية المختلفة في مصر، انظر: د. محمد سالمان طايع، "مشروع سد النهضة الأثيوبي من منظور هيدروبوليتيكي......"، **مرجع سابق**، ص ص ٣٣-٣٦

[٧٢] – تصريحات الوزير حسام مغازي،

وانظر كذلك، حوار الوزير د. حسام مغازي **لصحيفة الأهرام** في ٥ أغسطس ٢٠١٤، متاح على الرابط :

http://www.ahram.org.eg/NewsQ/310289.aspx

[٧٣] – **المرجع السابق ذاته.**

[٧٤] – انظر النص الرسمي للاتفاق في ملاحق هذه الدراسة، ص

[75] – Harry Verhoeven, "**Africa's Next Hegemon : Behind Ethiopia's Power Plays**", Foreign Affairs Magazine, April 12. 2015.

[٧٦] – د. محمد سالمان طايع، "مشروع سد النهضة الأثيوبي من منظور هيدروبوليتيكي"، **مرجع سابق**، ص ٣٦ وما بعدها.

[٧٧] – عادل نبهان، "وثيقة سد النهضة بين الإلزام القانوني والتسرع السياسي: رؤية تقيمية"، منشور على **موقع فكر أونلاين**، بتاريخ ١٩ أبريل ٢٠١٥، على الرابط

http://www.fekr-online.com/article/%D9%88%D8%AB%D9%8A%D9%82%D8%A9-%D8%B3%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%87%D8%B6%D8%A9:-%D8%A5%D9%84%D8%B2%D8%A7%D9%85-%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86%D9%8A-%D8%A3%D9%85-%D8%AA%D8%B3%D8%B1%D8%B9-%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A-..-%D8%B1%D8%A4%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D9%82%D9%8A%D9%8A%D9%85%D9%8A%D8%A9

[٧٨] – المرجع السابق ذاته.

[٧٩] – د. ايمن السيد عبد الوهاب، "سد النهضة واتفاق إعلان المبادئ: تأسيس لمرحلة جديدة"، **الملف المصري**، العدد ١٠، يونيو ٢٠١٥، ص ١٠

[٨٠] – عادل نبهان، "وثيقة سد النهضة ....."، **مرجع سابق**.

[٨١] – **المرجع السابق ذاته.**

[٨٢] – **المرجع السابق ذاته.**

[٨٣] – يؤيد هذا القول د. محمد نصر الدين علام، وزير الري المصري الأسبق، انظر: محمد نصر الدين علام، "سد النهضة وهدوء ما قبل العاصفة"، **الملف المصري**، العدد ٢٠، أبريل ٢٠١٦، ص ١٣

[٨٤] – د. محمد سالمان طايع، "مشروع سد النهضة الأثيوبي من منظور هيدروبولتيكي"، **مرجع سابق**، ص ٣٩

[٨٥] – د. أيمن شبانه، "المسارات المتوازية: كيف تدير مصر أزمة سد النهضة مع أثيوبيا"، **موقع المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية**، بتاريخ ٢٠ سبتمبر ٢٠١٤، على الرابط
http://www.rcssmideast.org/Article/1888/%D9%83%D9%8A%D9%81-%D8%AA%D8%AF%D9%8A%D8%B1-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D8%B3%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%87%D8%B6%D8%A9-%D9%85%D8%B9-%D8%A5%D8%AB%D9%8A%D9%88%D8%A8%D9%8A%D8%A7#.V8dsdVt97IU

كما أورد الدكتور نادر نور الدين تحليلاً للأخطاء المصرية تجاه دول منابع النيل الأبيض والتي وقعت فيها مصر تاريخياً في تحليله للعلاقات والاتفاقات التاريخية بين دول الحوض، انظر: د. نادر نور الدين، "العلاقات والاتفاقات التاريخية بين مصر ودول حوض النيل"، **الملف المصري**، العدد ٢٠، أبريل ٢٠١٦، ص ص ٩ و ١٠

[٨٦] – عادل نبهان، وثيقة سد النهضة.....، **مرجع سابق.**

[٨٧] – انظر في هذا الرأي د. أيمن عبد الوهاب، "سد النهضة واتفاق المبادئ....."، **مرجع سابق**، ص ٩، وعادل نبهان، وثيقة سد النهضة....."، **مرجع سابق.**

[٨٨] – للمزيد عن هذا المبدأ، انظر: د. أحمد الرشيدي، "بعض الاتجاهات الحديثة في القانون الدولي العام"، **المجلة المصرية للقانون الدولي** (القاهرة: الجمعية المصرية للقانون الدولي، العدد ٥٥، ١٩٩٩).

وانظر: نشأت عنتر أمين، "**مسئولية الأمم المتحدة عن احتلال العراق والآثار المترتبة عليه**"، (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٣)، ص ص ١٨ –١٩

[٨٩] – د. محمد سالمان طايع، "مشروع سد النهضة الأثيوبي من منظور هيدروبوليتكي"، **مرجع سابق. ص ٣٩**

[٩٠] – **المرجع السابق ذاته**، ص ٤٠

[٩١] – عادل نبهان، وثيقة سد النهضة....."، **مرجع سابق.**

[٩٢] – د. محمد نصر الدين علام، "سد النهضة وهدوء ما قبل العاصفة"، **مرجع سابق**، ص ١٥

[٩٣] – **المرجع السابق ذاته**، ص ١٥

[٩٤] – **المرجع السابق ذاته،** ص ١٥

[٩٥] – راجع خطاب الرئيس السيسي، على الرابط
https://www.youtube.com/watch?v=eM7ZPqQsOyc
وراجع نص الكلمة منشور على موقع بوابة فيتو بتاريخ ٢٥ مارس ٢٠١٥، على الرابط
http://www.vetogate.com/1550078

[٩٦] – للمزيد عن هذين الاجتماعين باعتبارهما المسار السياسي للمفاوضات (بمشاركة وزراء خارجية الدول الثلاث إلى جانب وزراء المياه)، انظر: د. أيمن السيد عبد الوهاب، "السياسة المصرية تجاه سد النهضة: متطلبات تجاوز المعادلة الصفرية"، **الملف المصري،** العدد ٢٠، أبريل ٢٠١٦، ص ص١٩ و ٢٠

[٩٧] – جدير بالذكر أنه حتى كتابة هذا الجزء في يوليو ٢٠١٦، لم يكن قد تم التعاقد رسمياً، حيث أعلن المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية في لقائه بالمحررين الدبلوماسيين أنَّ عقود الدراسات الفنية مع المكتب الاستشاري سيتم توقيعها في اجتماع بالخرطوم في ٥ و ٦ سبتمبر ٢٠١٦، وأنَّ الدعوة قد وجهت لمصر رسمياً لهذا الاجتماع. **(المصري اليوم، والأهرام بتاريخ ٢٤ أغسطس ٢٠١٦)**، لم يتم التوقيع عليها إلا في بداية عام ٢٠١٧.

[٩٨] – راجع تصريحات المسئول الأثيوبي في : **موقع البوابة نيوز،** بتاريخ ١ يناير ٢٠١٦، على الرابط
http://www.albawabhnews.com/1693098
وتكررت هذه التصريحات على لسان مسئولين بوزارة المياه الأثيوبية، **صحيفة الوطن،** بتاريخ ٢٣ أغسطس ٢٠١٦، على الرابط
http://www.elwatannews.com/news/details/1349557

[٩٩] – بالإضافة إلى كل ما تمت الإشارة إليه، هناك أيضاً حالة التدخل المصري لتحرير رهائن من الإثيوبيين المختطفين في ليبيا وإجلاؤهم في مايو ٢٠١٥، بل واستقبالهم من جانب السيد رئيس الجمهورية في بادرة لم تتكرر كثيراً، كما كان هناك دوماً اقتراحات في إطار عمل الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية بزيادة عدد المنح التعليمية والتدريبية الموجهة لأثيوبيا مقارنة بباقي الدول الأفريقية أو دول حوض النيل.

[١٠٠] – د. أيمن السيد عبد الوهاب، "السياسة المصرية تجاه سد النهضة...."، **مرجع سابق،** ص١٨

[١٠١] – د. محمد سالمان طايع، "مشروع سد النهضة الأثيوبي من منظور هيدروبوليتيكي"، **مرجع سابق،** ص ٤٠.

د. خالد حنفي علي، "تأثير ميزان القوى الجديد في أفريقيا على علاقات مصر وأثيوبيا"، **الملف المصري،** العدد ٢٠، أبريل ٢٠١٦، ص ص ٢٦–٢٩

[102] –Harry Verhoeven***, Op. Cit***

[103] – see for more details: Giorgio Musso, "Troubled Water: Egypt's African Policy from the Isamists to the military", ***Research Gate***, February, 2014, pp. 28-29, available at: http://www.researchgate.net/publications/262540290